الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار

دراسة حالة شركة مطاحن الزيبان– القنطرة

إشكالية مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالب :

- بن عبدي حسام الدين

الأستاذ المشرف:

- شناي عبد الكريم

الموسم الجامعي:2015-2016

رقم التسجيل:	…./.Master_GE/GO_audit/2016
تاريخ الإيداع	

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

{ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ}

صدق الله العظيم

[سورة إبراهيم الآية:7]

أشكر الله العلي العظيم في الأول وفي الأخير على عونه لي في انجاز البحث،وتوفيقه لي منذ بداية مشواري الدراسي إلى أن وصلت إلى هذا المقام .

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر و عظيم التقدير لكل من مد لنا يد العون لإتمام هذا العمل، و تقدم إلينا بالنصح والإرشاد و التوجيه خلال البحث و الدراسة و لإعداد هذه المذكرة.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذ المشرف" شنايي عبد الكريم " لما شملني من رعاية و توجيه و مساعدته ، و ما لقيته منه من حسن المعاملة طيلة إعداد هذه المذكرة ، فجزاه الله عنا كل خير، سائلين المولى عز و جل أن يجعل جهده هذا في ميزان حسناته.

و لا ننسى أيضا كل من ساعدنا ووجهنا من أساتذة و عمال في إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خيذر بسكرة و كل من ساعدنا من عمال في المؤسسة محل الدراسة،

اللهم وفقهم للخير و الإحسان.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُون)

صدق الله العظيم

سورة التوبة–الآية 105

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ربـــي جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الذي علمني و غمرني بفضله وعطفه وحنانه وأوقد لي شمعة الأمل

وشق لي طريق نجاحي، إلى رمز العطاء إلى من تعب وضحى من أجل وصولي إلى هذا المكان

أبـــي العزيز أطال الله عمره .

إلى من ربتني على مكارم الأخلاق إلى صاحبة القلب الواسع والقلب النافع والطيب

التي يحرقها الشوق لنجاحنا و يؤرقها الخوف من فشلي إلى التي ضحت وفتحت لي أبواب النجاح

وكانت بدعائها في الليل والنهار سر نجاحنا والتي كتبت الجنة تحت قدميها إليك يا أمي.

إلى الاخوة و الأخوات الأعزاء وكل الاحباب و الأصدقاء

الملخص

إن الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحميل الوضعية المالية للمؤسسة، من أجل تقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية للمؤسسة وذلك باستعمال قائمة التدفقات النقدية التي تبوب إلى تدفقات تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا في الجانب النظري بدراسة كلا من التحليل المالي وقائمة التدفقات النقدية على حدي وبشكل مفصل من أجل إعطاء نظرة عامة حول هذين المتغيرين، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية إلى مؤسسة وطنية، وتم تحميل النتائج باستخدام مؤشرات التحليل المالي التقليدية لها، وقد جاءت النتائج لتبين أن قائمة التدفقات النقدية تغطي النقص الموجود في القوائم المالية التقليدية أي أنها مكملة لها مما يستوجب على المؤسسة إعطاء أهمية أكبر إلي هذه القائمة، لأنها ستسهل عليها معرفة الوضعية المالية لها من خلال معرفة مدي قدرتها على توليد النقدية وتقييم سيولتها وجودة الربحية والسياسات المالية لها.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، القوائم المالية، التدفقات النقدية.

Résumé

L’objectif de cette étude est de savoir dans quelle mesure dont l'analyse de la situation financière de l'organisation, de fournir des informations sur l'historique des flux de trésorerie change en espèces et en utilisant le flux de trésorerie, ce blocage à opérationnel et les flux d'investissement et financement.

Pour atteindre cet objectif, nous avons étudié dans la théorie de base financière, analyse et flux de trésorerie et en détail afin de donner un aperçu de ces deux variables, soit dans la demande, nous avons un champ d'études dans une institution nationale, et les résultats ont été analysés en utilisant les indicateurs classiques d'analyse financière et les résultats pour afficher ce flux de trésorerie pour couvrir les déficits des états financiers conventionnels qui complète, qui prévoit l'institution doit donner plus d'importance à cette liste, car il facilitera leur statut financier grâce à sa capacité à générer de trésorerie et de liquidité et de rentabilité et de politiques financières.

Mots clés :

Analyse financière, les états financiers, flux de trésorerie.

الفهرس

الفهرس

الـعنــوان **رقم الصفحة**

فهرس المذكرة
فهرس الأشكال والجداول

مـقـدمــة ..... أ،ب،ج

الفصل الأول :النظام المحاسبي المالي

تمهيد الفصل:.....02

المبحث الاول : ماهية النظام المحاسبي المالي 03

المطلب الأول :مفهموم النظام المحاسبي المالي.....03

المطلب الـثانــي :خصائص النظام المحاسبي المالي ودوافع تطبيقه 03

المطلب الـثالــث :مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي والأهداف المرجوة من تطبيقه 05

المبحث الثاني: عناصر النظام المحاسبي المالي.....07.

المطلب الأول :مبادئالنظام المحاسبي المالي.....07

المطلب الثاني :عرض القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالية وأهدافها.....09

المطلب الثالث :مدونة الحسابات.....26

المطلب الرابع :الخصائص النوعية للقوائم المالية.....27

خلاصة الفصل الأول 28

الفصل الثاني :قائمة التدفقات النقدية

تمهيد الفصل الثاني :.....29

المبحث الاول :ماهية قائــمة التدفقات النقدية.....30

المطلب الأول :نشأة قائـمة التدفقات النقدية.....30

المطلب الثاني :أهمية قائـمة التدفقات النقدية وأهدافها.....32

المطلب الثالث :تصنيف التدفقات النقدية.....34

المطلب الرابع :مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية.....39.

المبحث الثاني :مـاهية اتـخاذ القرار 42
المطلب الأول :مفهوم اتخاذ القرار 42
المطلب الثاني :عملية اتخاذ القرار 43
المطلب الثالث :أنواع القرارات 52
المبحث الثالث :إتخاذ القرارات المالية باستخدام قائمة التدفقات النقدية 59
المطلب الأول :إستخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي 59
المطلب الثاني :نسب السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية 60
المطلب الثالث :نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية 65
خلاصة الفصل الثاني 67

الفصل الثالث :الجانب التطبيقي للدراسة.
المبحث الأول :تعريف مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة 69
المطلب الأول :التعريف بالمؤسسة 69
المطلب الثاني :أهداف وسياسة المؤسسة 70
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمؤسسة 82

المبحث الثاني :استخراج المعلومات اللازمة لقائمة التدفقات النقدية 91
المطلب الأول :واقع إعداد واستخدام قائمة التدفقات النقدية لمطاحن الزيبان 91
المطلب الثاني :مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ودوها في اتخاذ القرار بـ مطاحن الزيبان 99
المطلب الثالث :تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية ودورها في صنع القرارات 103

خـــاتـــــمة أ،ب،ج
قائمة المراجع
الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عـــنـــوان الجدول	رقم الصفحة
01	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	15
02	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	16
03	جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)	19
04	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	20
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	23
06	جدول سيولة الخرينة (الطريقة الغير المباشرة)	24
07	جدول تغير الأموال الخاصة	25
08	جدول قائمة التدفقات النقدية	93-92
09	جدول أصول الميزانية	96-95-94
10	جدول الخصوم الميزانية	97-96
11	جدول حسابات النتائج	98-97

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عـــنـــوان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	71
02	هيكلة مصلحة النظافة والأمن	74
03	هيكلة دائرة الاستغلال	77
04	هيكلة مصلحة الإنتاج	78
05	هيكلة مصلحة التموين	81
06	هيكلة مراحل عملية الشراء	81
07	هيكلة مصلحة تسيي المخزون	82
08	هيكلة مصلحة الصيانة	84
09	هيكلة دائرة التقنية التجارية	85
10	هيكلة مصلحة النقل الوسائل العامة	86
11	هيكلة مصلحة المواد البشرية	87
12	هيكلة مصلحة المحاسبة والمالية	89

قائمة الملاحق

قـائـمـة المـــلاحـق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	جدول الأصول لـ مطاحن القنطرة
02	جدول الخصوم لـ مطاحن القنطرة
03	جدول قائمة التدفقات النقدية لـ مطاحن القنطرة
04	جدول حسابات النتائج لـ مطاحن القنطرة

مقدمة

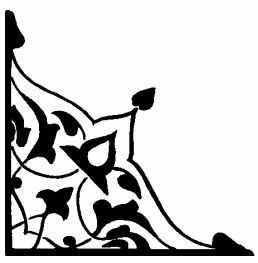
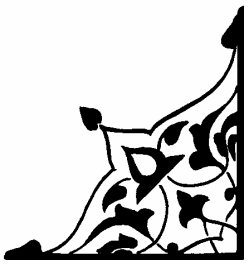

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمعلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية وأصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم الأساسية التي ينبغي على المؤسسة إعدادها في العديد من دول العالم، وذلك لعدم قدرة جدول حساب النتائج والميزانية على توفير إجابات جاهزة عن تساؤلات تتعلق بمصدر تمويل الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها مؤسسات الأعمال وهل يتم عن طريق الاقتراض أو اصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية. إن قائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة لحظة معينة وانما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت على ماهي عليه الان، فقد نشأت هذه القائمة منذ سنوات على شكل بسيط أطلق عليه (قائمة المصادر الواردة والصادرة) ولم تضمن سوى عرض للزيادة أو للنقص في عناصر الميزانية وبعد عدة سنوات عدل اسم القائمة الى قائمة الأموال المخصصة.

وفي عام 1963م أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) النشرة المحاسبية رقم(2) بعنوان (تحليل التدفق النقدي لقائمة الأموال المخصصة) إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع.

وفي عام 1963م أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (AEB) الرأي رقم (3)، إذ عدل فيه اسم القائمة القديمة إلى (قائمة الموارد والاستخدامات) وأوضح عملية إعدادها وعرضها. ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزاميا إلا أن مجتمع الاعمال رحب بهذه القائمة. ومع تزايد عدد الشركات التي تعد هذه القائمة فقد صدرت في عام 1971م النشرة رقم (19) التي أوصت بإلزامية إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بوصفها كجزء مكملا للقوائم المالية.

إذ كانت هذه القائمة تعرض التغير في راس المال العامل باعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي. لكن أدى اتجاه الشركات للاقتراض بشكل ضخم في بداية الثمانينات إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المالي. لذا أوصى معهد المديرين الماليين في عام 1981م باستخدام المنهج النقدي بدلا عن منهج راس المال العامل في اعداد هذه القائمة.

وفي عام 1987م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار المحاسبي رقم (95) والذي بموجبه تتم إحلال قائمة التدفقات النقدية بقائمة التغيرات في المركز المالي وفي عام 1992م تم تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ضرورة إلزام شركات الاعمال بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

الإشكالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفر معلومات مفيدة للأطراف المستخدمة في صنع القرارات الاقتصادية، إلا أن القوائم المالية التقليدية كانت عاجزة عن تقديم استفسارات مستخدمو القوائم المالية والمتعلقة بتقييم قدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادل النقدية وتوقيت التأكد ودرجته من هذه التوليدات.

لأن هذه القدرة تحدد في النهاية على سبيل المثال طاقة الشركة على الدفع للموظفين والموردين وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد، وتسديد القروض وتوزيعات الأرباح .... الخ ولذلك فقد ظهرت قائمة التدفقات النقدية للإجابة عن هذه الاستفسارات، كما أن مجلة المعايير المحاسبية المالية (FASB) ألزم الشركات بأن تقوم بإعداد هذه القائمة إلى جانب القوائم المالية التقليدية. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تمكن قائمة التدفقات النقدية مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار؟

ومن هذه الإشكالية يستوجب علينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الفائدة التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية؟
- هل تعتبر قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة؟
- على أي أساس يتم صنع القرارات المالية انطلاقا من قائمة التدفقات النقدية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على أهمية المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- بيان كيفية استخراج النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية المساعدة معرفة وضعية المؤسسة وعلى اتخاذ القرارات.

أهمية البحث:

من المعروف أن صحة أي قرار تعتمد إعتمادا أساسيا على مدى توفر البيانات التي تستخدم في اتخاذه ووضوحها ودقتها، ونظرا لأن هناك العديد من المنافع التي سوف تعود على مستخدمي القوائم المالية من قيام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية لما توفره من معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة، ومع التزايد المستمر في الاهتمام بهذه القائمة و إلزامية إعدادها بوصفها قائمة أساسية تضاف إلى القوائم المالية التقليدية، لذا يأتي هذا البحث لاستكمال الدراسات السابقة والتي تناولت قائمة التدفقات النقدية والمعلومات والتي تقدمها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع:

- الفضول العلمي حول الموضوع.
- كون الموضوع مرتبط بدراستنا كوننا طلبة المحاسبة والمالية.
- أهمية البالغة التي اكسبتها قائمة التدفقات في السنوات الأخيرة.

نموذج البحث:

نظرا لطبيعة اختصاصنا ومتطلبات موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس، وفي الجانب التطبيقي في شركة مطاحن الزيبان القنطرة فقمنا بالمزج بين منهج دراسة حالة والمنهج التحليلي وذلك من أجل الوصول إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي المعاش.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيتين الاتيتين:

- تبيان مدى فعالية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية ومساهمتها في اتخاذ القرارات.
- تعد قائمة التدفقات النقدية القائمة المناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية.

خطة البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول رئيسية وهي:

الفصل الأول: نتكلم من خلاله عن النظام المحاسبي المالي ونتطرق إلى حجم أهميته في العالم.

الفصل الثاني: نتناول فيه قائمة التدفقات النقدية تصنيفها ومصادر إعدادها.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية في شركة مطاحن الزيبان القنطرة

الدراسات السابقة:

- دراسة تمت من قبل (MILISA AND YAMMAMORA) عام 1998م هدفت إلى بيان أهمية التدفقات النقدية ومعلوماتها على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وقياس سيولتها وقدرتها على الاستمرار على دفع الفوائد النقدية ومقارنة ذلك مع القوائم المالية الأخرى ومعلوماتها وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية من أجل الحكم على سيولة الشركة تعد أفضل من تلك المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية الأخرى كنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

- **دراسة سالمي محمد الدينوري: قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (2009):** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المعلومات عن التدفقات النقدية التي هي مهمة لأية شركة كونها تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية لأن الشركة في حاجة لاستخدام هذه التدفقات النقدية كما أوضحت الدراسة كيفية اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي السابع.

الفصل الأول

النظام المحاسبي المالي

تمـهيـد

في ظل الإتجاه المتزايد نحو العولمة وتبني المعايير المحاسبية الدولية بين الدول،فإن المحاسبة أصبحت أمرا ضروريا بالنسبة للمنشآت الإقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها، و تمثل المحاسبة بما توفره من معلومات أحد أهم المصادر اللازمة لتأكيد قدرة المنشآت على المنافسة في بيئة الأعمال.

نتناول في هذا الفصل النظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى مفهومه و خصائصه ودوافع تطبيقه وكذلك مراحل إنجاز هذا النظام، وعناصره .

و بذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين وهما:

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي .

المبحث الثاني: عناصر النظام المحاسبي المالي .

المبحث الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي :

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، وطبقا لهذا القانون فإن (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها و تقييمها و تسجيلها ، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية)[1]

يطبق هذا النظام على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات

أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[2].

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي ودوافع تطبيقه:

1-يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص منها:[3]

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 3 من القانون رقم07-11 ، رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ،ص65، الجزائر .

[2] - أبحري سفيان، ايت محمد مراد،النظام المحاسبي المالي في الجزائر تحديات وأهداف، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS-IFRS،جامعة سعد دحلب،البليدة ،13-14-2007،15 ،ص 5 .

[3] _ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 3 من القانون رقم07-11 ،مرجع سابق،ص66.

– الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

– يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

2–دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي [1]

فيما يلي مجموعة من الدوافع أدت بالجزائر إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي:

ان الجزائر منذ وأن تبنت النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه لم تقم بأي تعديل يمس بمحتواه بغية تماشيه والتطورات والتحولات التي عرفها الاقتصاد ولا لسد الثغرات والنقائص مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الايجاري، العمليات بالعملة الأجنبية. و لهذا كان من الضروري تدارك الوضع و ذلك من خلال تبني نظاما جديدا يتماشى و التطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

ومن الأسباب التي دفعت بالجزائر للتوجه إلى النظام المحاسبي المالي ما يلي :

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية و السماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- النقائص و الثغرات التي خلفها النظام المحاسبي المالي الذي يتلاءم و النظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق.
- إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- الاعتماد على مبادئ و قواعد واضحة ، تساعد في تقييم وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد، و تسهيل مراجعة الحسابات.

* محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لأن التنوع المحاسبي بين الدول ينجر عنه مشاكل عديدة، يمكن أن نذكر منها ما يلي [2]:

[1] _ أبحري سفيان، ايت محمد مراد،مرجع سابق، ص 3،4.

[2] _ أبحري سفيان، ايت محمد مراد،مرجع سابق، ص 3،4.

- عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم والتي لها عدة فروع و مؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيها، و على المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم و تقارير معدة حسب المعـايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم.
- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين و بالتالي إلى ضعف جودة و نوعية المعلومات.

المطلب الثالث : مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي والأهداف المرجوة من تطبيقه [1]

1- مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجددو قد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي :

- ❖ المرحلة الأولى : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه و بين معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ المرحلة الثانية : تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.
- ❖ المرحلة الثالثة : وضع نظام محاسبي جديد.

و في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة و هي [2]:

- الخيار الأول : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني . الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988 مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات.
- الخيار الثاني : و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكـون مصدرا للتناقض و الاختلاف.

[1]- أبحـري سفيان، ايت محمـد مـراد،مرجع سابق،ص 4،5.

[2] _ أبحـري سفيان، ايت محمـد مـراد،مرجع سابق،ص 4،5.

- الخيار الثالث : هذا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية **FASB** من خلال**USGAAP** أو التوجهات الأوروبية .

2- الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي [1]

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير.
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها.
- يساعد في فهم أحسن لإتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية.
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

[1] _ أبحري سفيان، ايت محمد مراد،مرجع سابق،ص 5.

– النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط .

المبحث الثاني : عناصر النظام المحاسبي المالي

يتضمن هذا المبحث مبادئ النظام المحاسبي المالي،وكذلك القوائم المالية التي جاء بها .

المطلب الأول : مبادئ النظام المحاسبي المالي[1]

إن المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هي ثمانية نستعرضها فيمايلي:

1– محاسبة التعهد (الالتزام):

وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسات مسك محاسبة الالتزام، وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين، وهو عكس ذلك تماما في المحاسبة المالية المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة التي تطبق على المؤسسات الصغيرة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عند حدوث التدفق النقدي، أي انه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها.

ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق (الالتزام)، وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل.

2–استمرارية الاستغلال:

يتم إعداد القوائم المالية بإفتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك، وعموما يفترض المحاسبون دائما، بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك.

3–المعلومة واضحة وسهلة الفهم:

يقصد بالمعلومات القابلة للفهم هي المعلومات الواضحة والسهلة الفهم مباشرة من قبل مستعمليها الذين يملكون حد أدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتسيير، المالية، المحاسبة والاقتصاد، فالمعلومة الملائمة تزود مستعمليها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.

4–الملائمة:

(1) عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)،(محاضرة غير منشورة)،2010، جامعة البليدة ،ص،4،5

الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وعليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان بإمكانها التأثير على القرارات الاقتصادية لمستعمليها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية.

5-المعلومات ذات المصداقية:

يقصد بالمعلومات ذات مصداقية هي تلك المعلومة المالية والمحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير وطرق علمية وهي خالية من الأخطاء ومدروسة بشكل جيد وموثوقة.

6- القابلية للمقارنة:

يقصد بهذا المبدأ أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى.

من بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات، فالمقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة تعني استمرارية الطرق، أما المقارنة بين المؤسسات تعني تشابه أو تجانس الطرق.

7- التكلفة التاريخية:

تعتبر التكلفة التاريخية الأساس السليم للتسجيل المحاسبي للاستثمارات، المخزونات، وطبقا لهذا المبدأ فإن العمليات المسجلة في السابق يجب أن تبقى بقيمتها التاريخية، فمثلا عند شراء استثمار ما في سنة معينة بمبلغ معين فإن هذه القيمة هي التي تكون الأساس للتسجيل المحاسبي عند تاريخ الشراء وتبقى كذلك مقيدة في الدفاتر. لكن يعاب على هذا المبدأ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الميولات التضخمية، وبالتالي تظهر ذمة المؤسسة مشوهة، أي أن المبالغ لا تمثل الواقع، لذلك ظهرت الحاجة إلى استعمال القيمة الحالية كأساس للتقييم أو مايعرف بإعادة تقدير الممتلكات .

8- تغليب الجوهر على الشكل أو أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

ويقصد به أن جميع التعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة، أو ما يمكن أن تدر هذه التعاملات من منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة بدلا من شكلها القانوني، وخير دليل على ذلك التأجير التمويلي، والممتلكات في شكل امتياز التي تدرج ضمن ممتلكات المؤسسة بالرغم من عدم توفر شرط الملكية

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي وأهدافها [1]

1- عرض القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي

القوائم المالية (الكشوف المالية) هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة، وتكون كل مؤسسة تنتمي لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي مجبرة على أن تعد هذه القوائم سنويا، والتي من مميزاتها أنها تظهر معطيات الدورة السابقة من أجل القيام بالمقارنة.

1- **الترتيبات الخاصة بالقوائم المالية** : نص النظام المحاسبي المالي على عدة ترتيبات تخص القوائم المالية يمكن إبراز أهمها كما يلي:[2]

- يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية الوضعية المالية والأداء للمؤسسة، وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، بحيث تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناتجة عن تعاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين، وتُعد في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ إقفال الدورة المالية والمحاسبية، وتعرض بالعملة الوطنية.
- يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، وعندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة، بسبب تغير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، ويتم الشرح الوافي في الملحق لكل الترتيبات والتعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للدورة المالية السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة، ويتضمن الملحق كذلك معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

2- محتوى القوائم المالية

تتشكل القوائم المالية التي يتم إعدادها حسب النظام المحاسبي المالي من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق.

2-1- الميزانية

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي . المواد 26، 27، 28 و29.ص20.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156،مرجع سابق،ص21.

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (التي تحقق قيمها خلال دورة واحدة) وغير الجارية (لأكثر من دورة واحدة)[1].

وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول [2]:

في جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن + المدنيين الآخرين والأصول الآخرين والأصول المماثلة (أعباء مثبت مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

ـ في جانب الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقدرة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال السنة المالية، مع التمييز بين رأس المال الصادر (في حالة الشركات) وفي الاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية والتي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المخصصات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية. [3]

ـ في حالة الميزانية المدمجة: تعني الميزانية المدمجة، الميزانية الكلية والمتكونة من مجموع ميزانيات الفروع حيث يتم الإدماج عن طريق جمع الحسابات في الميزانية المؤسسة الأم، وتضم الميزانية المدمجة بالإضافة إلى ما سبق تعيينه:[4]

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق،ص22 .

[2] _ القانون رقم7 المؤرخ في 7/11 جريدة الرسمية ، العدد 19الصادرة 25-3-2009 ،مرجع سابق، ص23.

[3] _ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، طبع من طرف متيجة للطباعة، الجزائر، سنة النشر مجهولة.

[4] - لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، متيجة للطباعة. الجزائر، سنة النشر مجهولة، ص ص 171-172.

1_ المساهمات المدمجة في الحسابات حسب طريق المعادلة.

2_ الفوائد ذات الأقلية:

* يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وعناصر غير جارية.

* معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

_ وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الإحتياطات.

_ حصة الأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.

- مبالغ للدفع والاستلام.

- الشركة الأم.

- الفروع.

- الكيانات المساهمة في المجمع.

- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين...).

- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومناجل كل فئة من الأسهم.

- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محددة كليا.

- القيمة الإسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.

- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.

- عدد الأسهم التي يملكها الكيان. فروعه والكيانات المشاركة.

- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.

- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع). [1]

- وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع والاستلام.

* حالة المؤسسات المالية (البنوك):

تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقديمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، انطلاقا من التنظيمات الخصوصية المتعلقة بهذا القطاع من النشاط،

تظهر المؤسسات المالية في ميزانيتها على الأقل مايلي [2]:

[1]- القانون رقم7 المؤرخ في 11/7 جريدة الرسمية ،العدد19الصادرة 25-3-2009 ، مرجع سابق، ص24.

[2]_ القانون رقم7 المؤرخ في 11/7 جريدة الرسمية ،العدد19الصادرة 25-3-2009 ، مرجع سابق، ص25

_ في جانب الأصول:

- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي.
- مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي.
- سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.
- التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى.
- التوظيفات النقدية الأخرى.
- سندات التوظيف.

الجدول رقم (1) : الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

ميزانية السنة المالية المقفلة:.....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	إهـــــتلاك رصيد N	صـافي N	صـــافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أرضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل عير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخري واستخدامات مماثلة					
الموجدات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 28.

***في جانب الخصوم:**

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى.
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية.
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين.
- شهادات إثبات الودائع.
- السندات لأمر، السفتجة والخصوم المثبتة في الملف.
- أموال أخرى مقترضة.[1]

الجدول رقم (2): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

ميزانية السنة المالية المقفلة:.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			

[1]- لخضر علاوي: مرجع سابق، ص173.

مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أحرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص29.

2-2-حساب النتائج

حساب النتائج هو جدول تلخيصي للأعباء والنواتج التي حققتها المؤسسة خلال الدورة، يبرز النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربحاً أو خسارةً، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الخام للاستغلال.

يجمع جدول حسابات النتائج المعلومات التالية:

_ تحليل الأعباء حسب طبيعتها: حيث يسمح بتحديد مجاميع حسابات التسيير الآتية: هامش الربح، القيمة المضافة الفائض الإجمالي عن الإستغلال.

_ منتجات الأنشطة العادية.

_ أعباء المستخدمين.

_ المنتوجات والأعباء المالية.

_ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

– المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية.

_ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).

_ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

_ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة. [1]

_ حساب النتائج المدمجة

– حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.

– حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

_ معلومات أخرى تظهرها في حساب النتائج أو في ملحق المكمل:

– تحليل منتجات الأنشطة العادية.

– مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

– وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق المكمل فتستعمل زيادة على مدونة حسابات التسيير حسب الطبيعة، مدونة حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.

تطرح المؤسسة المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي يكون حجمها وطبيعتها وتأثيرها بحيث من الضروري إبرازها لإظهار مدى نجاعتها خلال الدورة المالية.

وتقدم بصفة خصوصية في حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة، تناقص استثنائي للمحزونات، التكاليف الناجمة عن التخلي جزئيا عن النشاط).

تظهر النتائج غير العادية من خلال منتوجات وأعباء ناجمة عن حوادث مختلفة عن النشاط العادي للمؤسسة وتكتسي طابعا استثنائيا (مثل نزع الملكية والكوارث الطبيعية غير المتوقعة).[2]

الجدول رقم(3): جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)

الفترة من .....إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			

[1]– القانون رقم7 المؤرخ في 11/7 جريدة الرسمية ، العدد 19الصادرة 25–3–2009 ، مرجع سابق، العدد 19، ص 24.

[2]– علاوي لخضر، مرجع سابق، ص ص176–177.

1–انتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
2– استهلاك السنة المالية			
3– القيمة المضافة للاستغلال (1–2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و المرسوم و الدفوعات المشابهة			
4– الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الاخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5– النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6– النتيجة المالية			
7– النيجةالعادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية			
مجموع أعباءالأنشطة العادية			
5– النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر الغير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9– النتيجة غير العادية			
10– النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			

11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، مرجع سابق، ص30.

الجدول رقم(4): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
ا[لأعباء الادارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة غي النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص31.

2-3- جدول تدفقات الخزينة

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية (تدفقات الخزينة) وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه التدفقات[1]، بحيث يوفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها، كالآتي:

- تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال (الأنشطة العملياتية).
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية.
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

* و يتم عرض جدول سيولة الخزينة بطريقتين، الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

1_ الطريقة المباشرة:

يتم من خلال الطريقة المباشرة، تقديم مباشر للمقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة، وفائدة الطريقة بالنسبة للمستعمل أنها تقدم معلومة جديدة إضافية غير موجودة في الميزانية وغير موجودة في جدول النتيجة وعيبها (بالنسبة للمؤسسة) أنها لا يمكن استخراج هذه المعلومة من الجدولين (الميزانية، نتيجة)، وأنها من جهة أخرى غير متوفرة في النظام المعلومات المحاسبي ولا يمكن معرفتها إلا عن طريق برمجة مالية، هذه الصعوبة جعلت المؤسسة تفضل الطريقة غير المباشرة.

2- الطريقة غير المباشرة:

تستخرج التدفقات المرتبطة بنشاطات العمليات حسب هذه الطريقة بالاعتماد على جدول الميزانية والنتيجة، بحيث يحذف من النتيجة الصافية المحاسبية الأعباء والإيرادات التي لا أثر لها على الخزينة (وهي في الغالب مخصصات وارجاعات الإهتلاكات والمؤونات) أو التي لا علاقة لها بالنشاط (بأقصى وفائض قيمة التنازل عن الأصول الثابتة مثلا).

[1] -القانون رقم7 المؤرخ في 11/7 جريدة الرسمية ،مرجع سابق ، المادة 35،ص22.

وعليه يتم حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة أو الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي ليتم بعد ذلك تصحيح قدرة (هامش إجمالي) التمويل الذاتي أخذا في الحساب الحاجة إلى رأس المال العامل للإستغلال الذي يساوي تغيرات المخزونات– تغيرات الحقوق على الزبائن – تغيرات ديون الموردين.

والخلاصة هي أنه في حالة:

– زيادة الحاجة إلى رأس المال العامل معناه أن جزءا من الخزينة الذي جناه النشاط (التمويل الذاتي) استنزف من طرف نفس النشاط.

– انخفاض الحاجة إلى رأس المال العامل معناه أن المؤسسة جنت خزينة أدت إلى زيادة تدفقات آتية من النشاط الرئيسي (نشاط العمليات). [1]

الجدول رقم (5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية 1 _ N
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			

[1]– محمد بوتين، مرجع سابق، ص ص 80–81.

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتاتية من القروض تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 35.

الجدول رقم (6) : جدول سيولة الخرينة (الطريقة الغير المباشرة)

جدول سيولة الخزينة(الطريقة الغير مباشرة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			

صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات منأجل:			
– الإهتلاكات و الأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردون و الديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تاثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتاتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدية (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير اموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير اموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 36.

2-4- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة للأموال الخاصة بالمؤسسة خلال الدورة، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة.
- أثر تغيّرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء، والتي تم تسجيل آثارها في رؤوس الأموال الخاصة.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة.
- العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض).
- توزيعات النتيجة الصافية.

الجدول رقم (7): جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في						

الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 37.

2-5- الملحق

يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات ذات أهمية ،تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى، وتكون مكمّلة لها، بحيث يتم توضيح المعلومات الآتية:[1]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية، وإعطاء كل التوضيحات.

- المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

- المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، والعمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيريها بتوضيح طبيعة العلاقات، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات.

_ إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة المالية

إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في

الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية.

2- أهداف القوائم المالية :

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التى يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

[1]- المجلس الوطني للمحاسبة، المشروع 7 من نظام المحاسبة المالية، الجزائر،جويلية 2006، المادة 1،ص460.

– تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التى أودعت لديها. ومستخدموها الذين يرغبون بتقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من اجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها .

– المعلومات عن المركز المالي [1]:

تُقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية العمومية(ميزانية ختامية)، ويتأثر المركز المالي للوحدة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي، ودرجة سيولتها ودرجة يسرها.

وتعبر المعلومات عن الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الوحدة على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على توليد النقدية وما في حكمها في المستقبل.

وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلي وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في الوحدة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية نجاح الوحدة في الحصول على تمويل مستقبلي.

وتكون المعلومات عن درجة سيولة ودرجة يسر الوحدة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على الوفاء بتعهداتها المالية خلال هذه الفترة، أما درجة يسر الوحدة فتشير إلى مدى وفرة النقدية عبر فترة أطول للوفاء بتعهدات المالية عندما يحين ميعاد استحقاقها.

– المعلومات عن الأداء:

تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، والمعلومات عن أداء الوحدة خاصة ربحيتها، تكون مطلوبة لتقدير التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية والتي يكون من المحتمل أن تسيطر عليها الوحدة في المستقبل، والمعلومات عن التقلب تكون هامة في هذا الخصوص وتكون المعلومات ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على توليد التدفقات النقدية من قاعدة مواردها الحالية وتساعد أيضا في تكوين الأحكام عن مدى الفعالية التي قد توظف بها الموارد الإضافية.

–المعلومات عن التغيرات في المركز المالي:

تقدم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي في قائمة منفصلة (مثل قائمة التدفقات النقدية أو قائمة تدفق الأموال).وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للوحدة في حساب الأنشطة التشغيلية والأنشطة

[1]- سالمي محمد الدينوري،مذكرة ماجيستير ب عنوان قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية،جامعة باتنة ،2009،ص26.

الاستثمارية والأنشطة التمويلية للوحدة أثناء الفترة المحاسبية، هذه المعلومات تكون مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما في حكمها واحتياجات الوحدة لاستخدام التدفقات النقدية [1].

المطلب الثالث : مدونة الحسابات

يفرض النظام المحاسبي المالي مدونة (قائمة) حسابات إجبارية يمكنها المساعدة في اعتماد معلومة مالية مطابقة للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، هذه المدونة قريبة من مدونة المخطط المحاسبي العام الفرنسي، وقريبة كذلك من مدونة المخطط الوطني للمحاسبة[2].

يتم تجميع حسابات النظام المحاسبي المالي في أصناف، بحيث يميز بين أصناف حسابات الوضعية وأصناف حسابات التسيير، فالعمليات المتعلقة بالميزانية موزعة على خمسة أصناف من حسابات الوضعية، كالآتي:

- الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال.
- الصنف الثاني: حسابات التثبيتات
- الصنف الثالث: حسابات المخزونات وما هو قيد الانجاز.
- الصنف الرابع: حسابات الغير.
- الصنف الخامس: الحسابات المالية.

أما العمليات المتعلقة بحساب النتائج فتوزع على صنفين من حسابات التسيير، كالآتي:

- الصنف السادس: حسابات الأعباء.
- الصنف السابع: حسابات النواتج.

وفيما يلي أهم التغييرات التي طرأت على مدونة المخطط الوطني للمحاسبة، نتيجة اعتماد مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي:

- كل حسابات الغير تكون في الصنف الرابع، بحيث يمكن أن تكون مدينة أو دائنة، بعدما كان المخطط الوطني للمحاسبة يخصص الصنف الرابع للحسابات المدينة والصنف الخامس للحسابات الدائنة.
- الأموال الجاهزة (الحساب رقم 48 في المخطط الوطني للمحاسبة) تحول إلى الصنف الخامس.
- تم إلغاء التمييز بين مبيعات البضائع والإنتاج المباع، ويسجلان في الحساب رقم 70 " مبيعات البضائع والمنتجات المصنّعة، وأداء الخدمات "، الذي تسجل فيه كل المبيعات مهما كانت طبيعتها.
- الحساب رقم 65 والحساب رقم 75، يتم تخصيصهما لأعباء عملياتية أخرى، ونواتج عملياتية أخرى، على الترتيب.

[1]- سالمي محمد الدينوري،مرجع سابق ، ص27.

[2]- KPMG, Guide Investir en Algérie, Alger, 2008, p: 203, site web: www.kpmg.dz, le 16/03/2016

– الأعباء المالية يتم وضعها في الحساب رقم 66، والنواتج المالية في الحساب رقم 76، خارج النتيجة العملياتية (يتم بواسطتهما حساب النتيجة المالية).

– الأعباء الاستثنائية والنواتج الاستثنائية، يتم وضعهما في الحسابين 67 و77 على الترتيب.

– المخصصات (كالاهتلاكات) والإسترجاعات (على الخسائر في القيمة والمؤونات)، خصص لهما الحسابين 68 و78 على الترتيب.

– يتم تسجيل الضريبة على أرباح الشركات محاسبيا في الحساب رقم 69 "الضرائب على النتائج وماشابه".

بالتحويل في الأطراف المدينة والدائنة للحسابات المعنية.

– إلغاء تحويل تكاليف الإنتاج وتحويل تكاليف الاستغلال، بحيث يتم تحميل مباشرة القيود المحاسبية الخاصة.

المطلب الرابع : الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي مواصفات معينة التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين، وقد ورد بالإطار الفكري عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص نوعية أساسية وثلاث قيود عليها كما يتضح في الشكل التالي :

– الخصائص النوعية الأساسية : توجد أربع خصائص أساسية يجب توفرها في المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية حتى تلبي أهداف تلك القوائم وهي: [1]

– القابلية للفهم : لكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر مستخدميها، يجب أن تكون مفهومة بالنسبة لهم والمعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها القوائم المالية التي تنشر يتم إعدادها عادة لكي تكون مفهومة بالنسبة للأفراد الذين لديهم درجة معقولة من الفهم للأعمال والأنشطة الاقتصادية والذين لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات بدرجة معقولة من التمعن.

وتفترض هذه الخاصية أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف، معنى ذلك أن يتوافر لديهم الإدراك و المعرفة المناسبة بالمؤسسة والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما ينبغي أن يكون لديهم الاستعداد لدراسة و تحليل هذه القوائم.

– الملائمة : لكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر المستخدم لها، يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتوفر خاصية الملائمة في المعلومات عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد، أو تصحيح تقييماتهم الماضية.إمكانية الاعتماد عليها لكي تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها، فيجب أن يكون من الممكن الاعتماد عليها، وتتوافر خاصية إمكانية

[1] سالمي محمد الدينوري،مرجع سابق ، ص31 .

الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز الجوهري وتتصف بصدق التعبير.و لا يعني هذا الدقة الكاملة المطلقة،فالمعلومات المحاسبية هي نتاج عملية تشغيل بشري والذي يحتمل وجود خطا أو أخطاء في التقديرات و الأحكام لأن المعلومات المحاسبية تمثل أرقام تقريبية أكثر منها أرقام كاملة الدقة و تكتسب هذه الأرقام أو المعلومات المحاسبية التقريبية الثقة من جانب المستخدمين، يجب توافر ثلاث صفات هي :أمانة التعبير، الحيادية، الكمال.

– أمانة التعبير :لكي يتوافر في المعلومات خاصية إمكانية الاعتماد عليها، يجب أن تعبر بأمانة عن المعاملات والأحداث الأخرى التي تعبر عنها، فمثلا إذا كانت المبيعات في السنة الماضية لإحدى الشركات 100 مليون وحدة نقدية ثم عرضت في قائمة الدخل 80 مليون وحدة نقدية فإن هذا يعني عدم أمانة في العرض.

– الموضوعية : لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها، يجب أن تكون المعلومات محايدة بمعنى خالية من التحيز وتكون القوائم المالية غير محايدة إذا أثرت على اتخاذ القرار أو الحكم.

–الكمال : لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها، في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة داخل حدود الأهمية النسبية.فالأحداث التي يمكن أن تجعل المعلومات خاطئة أو مظللة لا يمكن الاعتماد عليها وقاصرة في ملائمتها.

–القابلية للمقارنة : يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للوحدة على مدار الزمن لكي يتعرفوا على اتجاهات أدائها ومركزها المالي يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة لكي يقيموا المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لتلك الوحدات بالنسبة لبعضها البعض، فقياس وعرض الأثر المالي للمعاملات والأحداث المتماثلة يجب إجراؤه بطريقة متناسقة داخل الوحدة، وبتالي يحتاج المستخدمون إلى معرفة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغيير في تلك السياسات وأثار ذلك التغيير، كذلك، من الضروري أن تعرض القوائم المالية المعلومات لفترات سابقة [1].

خلاصة الفصل الأول:

قامت الجزائر بوضع نظام محاسبي مالي حتى تتوافق والنظام المحاسبي الدولي من جهة، وكذا سد الثغرات التي يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني(PCN) من جهة ثانية، تضمن هذا النظام مجموعة من المبادئ ذو قوائم مالية من شانها أن تلبي احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية.

كما يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة عملاقة للتكييف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما سينعكس إيجابا على الممارسات المحاسبية، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموضوعية والقابلة للمقارنة.

[1]- سالمي محمد الدينوري،**مرجع سابق** ، ص32 .

الفصل الثاني

قـــائمة التدفقات النقدية

تـــمـهـيـد :

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية وذلك بما تحتويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمنشأة المتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشأة ،وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ،ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض علما بأن هذه الجوانب تهم متعاملي الكيانات الاقتصادية بما في ذلك المساهمين والمالكين والمستثمرين حتى يتمكنوا من اخذ القرارات المالية والاستثمارية والتمويلية والجيدة .

المبحث الأول : ماهية قائـمة التدفقات النقدية

المطلب الأول : نشأة قائـمة التدفقات النقدية

1- نبذة تاريخية :

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدأ التفكير بها منذ عقد الستينيات وحتى هذه اللحظة للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعمها، وقد كانت البداية في الدراسة التي أصدرها mason في عام 1961 تحت اشراف مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي AICPA حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان "قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي " بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني ، ثم أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الرأي رقم 3 عام 1963 فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها ، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى قائمة" مصادر الأموال واستخداماتها "وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ، ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات [1].

في السبعينات تزايد الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية حيث أن معظم المؤسسات قامت بإعداد قائمة مصادر واستخدامات الأموال كإحدى القوائم المالية السنوية إلا أن المشكلة في هذه الفترة، هي اختلاف الشكل والمحتوى للقوائم التي تعدها المؤسسات ، الأمر الذي دفع المجلس وبالتحديد في عام 1971 إلى إصدار الرأي رقم (19) بعنوان قائمة التغيرات في المركز المالي والذي أصبح بموجبه عرض هذه القائمة إجباريا كإحدى القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى تقرير مدقق حسابات قانوني[2].

في أواسط الثمانينيات ظهرت موجات الإفلاس التي أثارت انتباه المحاسبين وبدءوا ينظرون وبشكل جدي إلى قائمة الأموال على الأساس النقدي ، لاسيما بعد الإفلاس الذي تعرضت له مؤسسة (W.T.Grant) الأمريكية ، والذي هز مساهمي الشركة بعنف ، وقد أشار المحللون الماليون بأصابع الاتهام إلى قائمة الأموال المعدة على أساس رأس المال العامل ، إذ أن عمليات المؤسسة التشغيلية كانت مستخدمة للنقدية بدلاً من أن تكون مولدة لها، بالرغم من أن رأس

[1]- بن خليفة حمزة،مذكرة ماجستير، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات،قسم الاقتصاد،جامعة بسكرة،2012.ص26.

[2]- عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مذكرة ماجستير الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلّلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ،تخصص محاسبة،كلية العلوم الإدارية والمالية،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان الأردن،2008، ص11 .

المال العامل كان موجباً ونتيجة لذلك ، أخذت العديد من المؤسسات الأساس النقدي بدلاً من رأس المال العامل وعليه فقد تطلب الأمر إلى دراسة تناولها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في سلسلة من الدراسات كانت إحداها في عام 1981 والتي هدفت إلى تحديد المجالات التي يمكن أن تخدمها المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ، ودراسة المجلس في عام 1981 وكذلك توصية المديرين الماليين الأمريكي والذي ينص على ضرورة استخدام الأساس النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي لما يوفره من معلومات عن سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.[1]

وفي عام 1987 م صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم(SFAS N°95) الذي ألزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية

الأساسية، بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ.وأوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية، وتدفقات نقدية تمويلية ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS N°7) المعدل والصادر عن اللّجنة الدولية المعايير المحاسبة عام 1993والذي حل محل المعيار السابق

الصادر عام 1977 فإن هذه القائمة تُعرض باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة [2].

2- مفهوم قائـمة التدفقات النقدية :

التعريف الأول : كما يمكن أن تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)

والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي : أنشطة التشغيل ،أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق .النقدية في أول الفترة وأخرها .[1]

التعريف الثاني : جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد

المالية واستخداماتها ،وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على

---

[1]– عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مرجع سابق، ص11 .

[2] – سالمي محمد الدينوري،قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2009/2008،ص73.

[1]– حجازي محمد عباس، قوائم التدفقات النقدية : الإطار الفكري والتطبيق العملي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 ، ص17

تسيير مالية المؤسسة .ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها وهو لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها [2]"

التعريف الثالث "هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، المترتبة على مزاولة الشركة نشاطات خلال الفترة المحاسبية ".[3]

التعريف الرابع: هي قائمة تقدم نوعية من المعلومات عن مصادر الأموال (التدفقات الداخلة (واستخدامات الأموال الخارجة (التدفقات الخارجة (خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية للمنشأة، هذه المعلومات التي

تقدمها القائمة تتصف بالاعتمادية والموضوعية المناسبة، مما يزيد من فاعليتها في الكشف عن بعض الأمور

الهامة عن اثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على سيولة المنشأة في الأجل القصير، وبالتالي يمكن أن نتوصل إلى تعريف شامل فـ قائمة التدفقات النقدية تبين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة في صيغة تتضمن تسوية للأرصدة النقدية أول وأخر الفترة [4]"

المطلب الثاني : أهمية قائـمة التدفقات النقدية وأهدافها.

أ- أهمية قائـمة التدفقات النقدية

تظهر أهمية الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية حيث [1]:

- توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ،دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص204

[3] أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية (مع تطبيقات بالحاسب الآلي)، الإدارة العامة للطباعة و النشر ، السعودية ، ج2000،2، ص863.

4- بن خليفة حمزة،مرجع سابق،ص28.

[1]- .محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، الجزء الأول ،القاهرة، مركز فجر للطباعة، **1999** ، ص

التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها ، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة.

– تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها أيتساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها علىاسترداد ديونها.

– تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقيم مدى مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث

تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية .

– تزيد من القدرة على مقارنة التقارير المتعلقة بالأداء التشغيلي لمختلف المنشآت وذلك لان قائمة التدفقات

النقدية تستبعد تأثير استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث.وتفيد في التحقق من دقة التقييمات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وتفحص العلاقة ما بين الربحية ؛ وصافي التدفق النقدي.

– تقدم معلومات التدفقات النقدية تؤثر على متخذ القرار بعدة طرق على سبيل المثال إذا استطاعت المنشأة

المنتظمة أن تجلب أموال أكثر من استخداماتها فإن المستثمر سيقيم المنشأة بأهمية أكثر من قيمة مجوداتها ومعداتها .

– مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المنشأة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية.

– مساعدة المستثمرين والدائنين والإداريين ومستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها غير المتوقعة .

ب – أهداف قائـمة التدفقات النقدية [1].

– التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

– توفير معلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة.

[1]– .طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان،الدار الجامعية، الاسكندرية، ص – ص177 -178

– تقييم قرارات الإدارة : فإذا قام المديرون باتخاذ قرارات استثمارية جيدة ، فإن أعمالهم سوف تزدهر أما إذا قاموا باتخاذ قرارات استثمارية غير جيدة، فإن المنشآت التي يديرونها سوف تعاني وتقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.

– تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين ، ويهتم المساهمون بالحصول غلى توزيعات أرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذالك ، وتقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات.

– تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل و التغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة ، وعادة فإن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشأة لأرباح مرتفعة وكذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق المنشأة لأرباح منخفضة.

– تحدد المركز النقدي للشركة في لحظة زمنية معينة عادة هي نهاية السنة المالية وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للشركة والصادرة منها.

– توفير معلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية والتمويلية للشركة .

– تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية بهدف توافقها مع الظروف.

المطلب الثالث : تصنيف التدفقات النقدية .

يتم تصنيف المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية تصنيفا ثلاثيا حسب أنشطة المنشأة:أنشطة تشغيلية وأنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية .

1-التدفقات النقدية على أساس أنشطة تشغيلية

يقصد بها التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، حيث يتم عرضها في قائمة التدفقات النقدية على نحو منفصل يلي القسم الخاص بالأنشطة التشغيلية،[1] حيث تعرف الأنشطة الاستثمارية كما يلي :

الأنشطة الاستثمارية: عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.

كما تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح،أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل [2]:

(أ) النقدية المقبوضة من مبيعات السلع والخدمات أومن تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض) وكذلك المقبوضات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات.

(ب) النقدبة المدفوعة لشراء البضاعة ودفع الرواتب والاجور وباقي المصروفات التشغيلية وكذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين ومدفوعات فوائد القروض وسداد الضرائب.

* بالإضافة إلى أن التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن هذه الأنشطة تعبر عن مدى الإنفاق الذي قامت به الشركة للحصول على أصول من أجل توليد دخل مستقبلي، حيث أن الاستثمار في شراء الأصول يزيد من الطاقة الإنتاجية للشركة وبالتالي زيادة المنافع المستقبلية، بينما البيع من أصول الشركة يخفض من هذه المنافع.[3]

أهمية التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي: تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ويتم ذلك عن طريق استبعاد أثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لاينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية كما يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا

[1] _لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية (دروس و تطبيقات محلولة)، les pages bleues**، الجزائر، 2012، ص80 .

[2] _رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،**مبادئ المحاسبة المالية**، اثراء للنشر والتوزيع،الاردن، ط2009،1،ص390.

[3] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص- ص250-251.

كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.[1]

2-التدفقات النقدية على أساس أنشطة استثمارية .

تشمل عموما الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الأجل [2]:

(أ) المقبوضات من الاستثمارات في الأوراق المالية /أسهم وسندات أو من بيع أصول ثابتة ملموسة او غير ملموسة او من عقود اقتراض من منشات اخرى،

(ب) المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية / أسهم وسندات أو شراء أصول ثابتة أو ملموسة أو غير ملموسة أو منح عقود إقراض لمنشأة أخرى أو سداد القروض .

كما يقصد بالنشاط الاستثماري هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى لا تدخل في حكم النقدية فالنشاط الاستثماري يتأثر بالتدفقات المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل والاستغناء عنها،وهكذا بإصدار وتحصيل القروض طويلة الأجل ومن أمثلة ذلك :[3]

*المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل،وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق بتكاليف التطوير المرسلة وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاءها بالموارد الذاتية

*المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.

*المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى والحصص في الشركات المشتركة(بخلاف المدفوعات بشأن الأوراق المالية التي تعتبر في حكم النقدية أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها)

*المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة وذلك بخلاف أيضا المقبوضات عن تلك السندات والتي تعتبر في حكم بنود النقدية وتلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة.

*المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية والتي تبوب ضمن التدفقات الناتجة عن التشغيل

* المقبوضات النقدية من تحصيل النقدية والقروض الممنوحة.لأطراف أخرى وذلك بخلاف التدفقات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية والتي تبوب ضمن أنشطة التشغيل.

[1] _ سالمي محمد الدينوري،مرجع سابق،ص 87 .

[2] _رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،مرجع سابق،ص390.

[3] _ سالمي محمد الدينوري،مرجع سابق،ص 91 .

*المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها،أو المقبوضات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

*المقبوضات النقدية من عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها أو المقبوضات التي تبوب على أنشطة تمويلية.

هذا مع مراعاة تبويب التدفقات النقدية الخاصة بتغطية مخاطر التزام معين بنفس تبويب التدفقات النقدية للالتزام الذي يتم تغطية مخاطره .[1]

-أهمية التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري:

يعتب ر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار مهم لمستخدمي القوائم المالية حيث يوفر لهم معلومات عن:

-قيمة ما أنفقته المؤسسة على الاستثمارات طويلة الأجل سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل -قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لاحتمالات نمو في المستقبل

-الأصول الثابتة التي تم التخلص منها وكدا لاستثمارات طويلة الأجل الأخرى و النقدية المحصلة في مقابل دلك مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلا.[1]

3-التدفقات النقدية على أساس أنشطة تمويلية .

تشمل عموما الأثر النقدي للالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية [2]:

(أ) المقبوضات من إصدار الأسهم (زيادة رأس المال) أو إصدار السندات أو أي مصدر تمويلي اخر .

(ب) المدفوعات في شكل توزيع الأرباح آو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال) أو سداد القروض طويلة الأجل أنشطة غبر نقدية هامة .

[1] سالمي محمد الدينوري،مرجع سابق،ص 92.

[1]_سالمي محمد الدينوري،نفس المرجع الأخير،ص 92.

[2]_ رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،مرجع سابق، ص.390

إضافة إلى الآثار النقدية للأنشطة الثلاثة السابقة يلزم أيضا الإفصاح عن العمليات الغير النقدية الهامة بشكل منفرد في جداول ملحقة كملاحظات مستقلة أسفل قائمة التدفقات النقدية ، إذ أن لتلك العمليات أثارا نقدية مستقبلية مثل :

(1) تحويل بعض القروض والسندات إلى أسهم حقوق ملكية .

(2) أو اقتناء بعض الأصول مقابل تمويل بالتزامات طويلة الأجل

(3) أو اقتناء بعض الأصول مقابل إصدار أسهم عينية .

أهمية التدفقات النقدية من النشاط التمويلي : [1]

أ –التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كان بشكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات وقيمة كل من هذه المصادر، فاستخدام القروض قصيرة

الأجل على سبيل المثال لتميل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض الشركة لصعوبات مالية.

ب –التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية.

ت –التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات وتوزيع الأرباح وغيرها.

ث –التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للشركة.

*** الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل :**

أدى إفلاس إحدى الشركات الأمريكية الكبرى (شركة w.t.Grant) إلى تغيير طرق تحليل البيانات والمعلومات المحاسبية ، كما غيرت من المعلومات التي تقدمها الشركات إلى مستخدمي القوائم المالية وذلك بعد الدراسات التي أجريت حول هذه الشركة العملاقة، فقد كانت هذه الشركة الأمريكية العملاقة تفصح عن أرباح متزايدة في الوقت الذي تتجه فيه نحو الإفلاس، و بعد إجراء دراسات اتضح أنه على الرغم من أن أرباح الشركة متزايدة إلى أنها لم تتمكن من توليد نقدية كافية من عملياتها لتسديد التزاماتها، حيث لوحظ أن قائمة الدخل قدمت صورة معينة للشركة تتمثل في

[1] _محمد عبد العزيز خليفة، وأخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية،ج 1 ،مركز فجر للطباعة، القاهرة،1999،ص133.

أن صافي الدخل مرتفع نسبيا، بينما إذا تم تحليل قائمة التدفقات النقدية يتبين وجود قصور أو نقص في النقدية؛ وبعد ذلك تم إدراك أن الدخل الصافي ليس هوالمقياس الوحيد والكافي بل تعتبر النقدية كذلك من الأهمية بمكان [2]

حيث سنوضح الفرق بين قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

– تقيس قائمة الدخل مدى قدرة الشركة على توليد أرباح في فترة محددة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات في فترة معينة غالبا ما تكون سنة مالية، و تعد قائمة الدخل وفقا لأساس الاستحقاق بينما تبين قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات الخاصة بالشركة عن فترة مالية معينة غالبا ما تكون عام مالي، وتعد قائمة التدفقات النقدية وفقا للأساس النقدي.

قائمة الدخل توضح الأرباح والخسائر خلال فترة زمنية محددة وتوضح العمليات التي أدتإلى تحقيقها، بينما قائمة التدفقات النقدية هي تقرير يوضح كيفية تمويل الشركة لنشاطاتها وكيفية استخدامها لهذه المصادر خلال فترة زمنية محددة.

– وقد تحقق الشركة صافي دخل مرتفع ويكون لديها تدفقات نقدية منخفضة من النشاطات المختلفة

وبالعكس فقد يكون لديها تدفقات نقدية مرتفعة من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية رغم أنها لم تحقق صافي دخل مرتفع، لذلك تعتبر كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مكملتان لبعضهما البعض لتفسير نتائج أعمال المؤسسات.[1]

المطلب الرابع : مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية .

1– مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية [2]

خلافا لقائمتي الدخل والمركز المالي اللتان تعدان استنادا الى أرصدة ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية وفق أساس الاستحقاق ،فان قائمة التدفقات النقدية تعد من ثلاث مصادر،هي :

1– مقارنة ميزانيتين متتاليتين لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول وأخر الفترة .

2– قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) للسنة الجارية لتحديد الزيادة أو النقصان في النقدية للأنشطة التشغيلية خلال الفترة، أي تحويل صافي ربح الفترة من أساس الاستحقاق إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

---

[2] _ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد و العرض و التحليل)، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2000، ص–ص245– 246.

[1] _سوزان عبد الله ، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مذكرة ماجيستير ،الجامعة الإسلامية فلسطين ، 2008، ص–ص46–48.

[2] _ رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،مرجع سابق ص 392.

3- بيانات عن عمليات منتقاة من دفتر الأستاذ العام للوصول الى معلومات تفصيلية وتحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة .

2- خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

انطلاقا من المصادر الثلاثة السابقة يتم اعداد القائمة وفق ثلاث خطوات [1]:

الخطوة الأولى : حدد صافي الزيادة أو النقص في النقدية كفرق بين رصيد النقدية أول واخر الفترة ، هذه الخطوة مباشرة ، لانه يمكن احتساب الفرق من خلال تفحص قائمة المركز المالي (الميزانية) المقارنة .

الخطوة الثانية : حدد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية.وتتطلب هذه الخطوة :

- تحليل قائمة دخل السنة الجارية لتحويلها من اساس الاستحقاق الى الأساس النقدي .
- مقارنة الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات المتداولة .
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام .

الخطوة الثالثة : حدد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية ، وتتطلب هذه الخطوة :

- تحليل بيانات الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات طويلة الأجل وفي حق الملكية.
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام .

3- طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية

للقيام بالخطوة الثانية ،وهي تحويل قائمة الدخل للأنشطة التشغيلية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بغرض تحديد صافي النقدية للأنشطة التشغيلية ، توجد طريقتان : الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة.

تجدر ملاحظة التالي :

[1] _رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،مرجع سابق ص 392.

1- كلتا الطرقتين تؤديان الى نفس النتيجة الظاهرة (صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية)،ولكن الاختلاف بينهما ينحصر في عرض وتفاصيل البنود التي تؤدي الى ذلك المبلغ الإجمالي. فالطريقة غير المباشرة (تسمى أيضا طريقة تسوية صافي الربح) تعدل صافي ربح الفترة زيادة أو نقصانا للوصول الى المبلغ الاجمالي،في حين ان الطريقة المباشرة تحتسب التدفق النقدي لكل بند من بنود قائمة الدخل للوصول الى ذلك المبلغ الاجمالي .

2- ينتشر تطبيق الطريقة الغير مباشرة في الحياة العملية ،حيص ان 98% من الشركات تطبق هذه الطريقة ،فهي اسهل في الاعداد وتركز فقط على اختلافات "الدخل الاستحقاقي" و" التدفق النقدي"المرتبط بها .

3- عبر مجلس معايير المحاسبة الامريكي FASB عن تفظيله للطريقة المباشرة، حيث انها تقدم معلومات اكثر تفصيلا ولكن المجلس لا يرفض استخدام الطريقة الغير مباشرة .

* الطريقة الغير مباشرة :

الخطوة الأولى – طريقة غير مباشرة : يحدد صافي الزيادة أو النقص في النقدية ،وهذا ببساطة الفرق بين النقدية في اول واخر الفترة [1].

الخطوة الثانية – طريقة غير مباشرة : وتعرف هذه الطريقة باسم "طريقة التسوية "لأنها تسوي رقم صافي الربح في قائمة الدخل وتحوله الى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية

* الطريقة المباشرة [2] :

ينحصر الاختلاف بين الطريقتين فقط في تطبيق الخطوة الثانية، اي في تحديد صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة المحاسبية .

تقوم الطريقة المباشرة بالتقرير عن النقدية المقبوضة من الأنشطة التشغيلية والنقدية المدفوعة لهذه الأنشطة.وتعتبر الفرق بينهما هو صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية او المستخدمة في تلك الأنشطة.بكلمات أخرى: تقوم الطريقة المباشرة بطرح المصروفات التشغيلية المدفوعة نقدا من الإيرادات التشغيلية المقبوضة نقدا ، فتعرض قائمة مركزة من المقبوضات والمصروفات التشغيلية النقدية ، وذلك من خلال تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي .

[1] رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،مرجع سابق ص 394.

[2] _ نفس المرجع الاخير .

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرار

المطلب الأول : مفهوم اتخاذ القرار

– مفهوم القرار.

أ) لغة: القرار مصطلح اقتصادي النشأة ظهر مع تطور أساليب الإدارة بداية القرن الحالي، والقرار هو« المطمئن من الأرض– المستقر الثابت منها ما قر عليه الرأي من الحكم في مسألة » [11]

ب) اصطلاحا: يعتبر تعريف القرار من الأمر الحاسم لها إلا انه لا يوجد تعريف عام وموحد يتفق عليه جميع الباحثين والمؤلفين في المجال لذلك توجد عدة تعاريف وإن اختلف أسلوبها إلا أنها في مضمونها واحد ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

* "تصرف" «Action» أو مجموعة تصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة[2].

* "اختيار البديل الأمثل من بين عدة بدائل بمعنى انه كان هناك بديل واحد للحل فلا داعي لاتخاذ قرار في ذلك"[3].

– يعرفه "تيبجر" و بأنه « الاختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة في موقف معين » ويعرف كذلك على أنه " اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج أو الحل الأفظل من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة " [4].

– يعرف بأنه « جوهر العملية الإدارية لأن القرار الإداري هو تابع العملية الإدارية و خلاصاتها »[5].

---

[1]_ علي بن هادية، بلحسين البليث، الجيلاني بن الحاج يحي، "القاموس الجديد للطلاب"، المؤسسة الوطنية للشباب، ط7، 1991، ص823.

[2] – أحمد نور، "المحاسبة الإدارية،" دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص 18

[3] – أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتحويل، غزة، فلسطين 2006، ص66

[4]– نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)" ط1، عمان، الأردن 2009، ص83

[5]– كاسر نصر منصور، "الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية", دار حامد، عمان، الأردن، 2006، ص23.

المطلب الثاني : عملية اتخاذ القرار

أ- عملية اتخاذ القرار :هناك عدة تعريفات لعملية اتخاذ القرار نذكر منها الأتي:

عملية اتخاذ القرار هي « سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين »[1].

- كما يعرف أيضا بأنه: « الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر»[2].

- وقد تعرف بأنه : « الوسيلة التي تستخدمها الإدارة لتمكنها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها »[3].

- كما يعرف على أنه: « هو التعرف على البدائل المتاحة للاختيار الأنسب بعد التأمل حسب متطلبات الوقت وفي حدود الوقت المتاح »[4].

- ومن التعاريف السابقة يمكن ان نستخلص مايلي :

- عملية اتخاذ القرار هي مجموعة من الخطوات الرشيدة والعقلانية ..

- عملية اتخاذ القرار لا تحتكم الى العاطفة .

- هي عملية تعنى بالاختيار والمفاضلة بين أنسب البدائل .

- هي عملية تستخدم في حل المشاكل والمعوقات .

+ يمكن تقديم تعريف لعملية اتخاذ القرار كمايلي : عملية اتخاذ القرار هي عملية هدفها الأساسي اختيار بديل من بين البدائل الموجودة .

كذلك من خلال هذه التعريفات يمكن تحيد أهم عناصر عملية اتخاذ القرار وهي كالأتي [1]:

[1]- إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، دار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2000، ص.38

[2]- عبد الغفار حنفي « التنظيم إدارة الأعمال» 1996،ب د ن، ص .96

[3]- نواف كنعان، المرجع سابق، ص.75

[4]- بشير علاق، "الإدارة مبادئ وظائف تطبيقات"، الدار جماهيرية، بنغازي 1997، ص89

[1]- المهدي الطاهر عتبة، "مبادئ إدارة الأعمال"، ط1 دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص49.

* صانع القرار: سواء كان فردا أو جماعة (لجنة) وتكون له السلطة الكاملة بموجب القانون في اتخاذ هذا النوع من القرار وفقا لمركزه أو وضعه ضمن الهرم التنظيمي في أي مستوى إداري بالمؤسسة.

موضوع القرار:

* موضوع القرار: يتمثل في المشكلة أو المسألة التي يتم بشأنها اتخاذ القرار لأجل معالجتها ووضع حل مناسب.

* الأهداف والدوافع: القرار المتخذ هو تصرف أو سلوك ناتج عن دافع معين لإشباع حاجة، أي أن كل قرار يتخذه له دافع يشبع حاجة ما، وهو المبرر لاتخاذ القرار، وكلما زادت أهمية إشباع الحاجة زادت أهمية القرار المتخذ.

*المعلومات والبيانات: حتى تتم دراسة المشكلة وتحديد أبعادها بشكل واضح لابد من جمع المعلومات والبيانات بخصوصها سواء كانت هذه المعلومات والبيانات تتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل، وهذا يعتمد على طبيعة المشكلة ذاتها أيضا وذلك للتأكد من عملية تنفيذه وتحقق والأهداف المرجوة منه.

* التنبؤ: يعني بما سيكون عليه الحال في المستقبل، وخاصة عندما تتعلق المشكلة بأمور مستقبلية يحتاج فيها متخذ القرار إلى معلومات وبيانات محتمل حدوثها مستقبلا.

* البدائل: إن اتخاذ القرار عادة ما يتضمن اختيارا واحد من مجموعة بدائل متاحة، وهو الذي يمثل حلا للمشكلة التي هي القرار، فتحديد البدائل يعطي فرصة لاختيار الأفضل.

* القيود: تتم عملية اتخاذ القرار ضمن قيود تفرضها البيئة المحيطة على متخذ القرار، ولا مفر لمتخذ القرار من تقييم هذه القيود ودراستها لتفادي سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها.

* النتائج المرغوبة: يسعى متخذ القرار في كل الأحوال من خلال اتخاذه للقرارات إلى تحقيق نتائج مرغوبة ومتوقعة إما لتحسين وضعية أو تفادي وضعية سيئة.

ب–خصائص عملية اتخاذ القرار:

هناك عدة خصائص تتميز فيها عملية اتخاذ القرار تتمثل في[1] :

1– إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث أنها تقبل الوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأدنى.

[1] – أحمد عبد الهادي بشير، **مرجع سابق**، ص76.

2- إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذه.

3- عن أي قرار إداري هو لابد أن يكون امتدادا من الحاضر إلى المستقبل لان معظم القرارات الإدارية بالمنظمات هي امتداد واستمرار الماضي.

4- إن عملية اتخاذ القرار هي عامة وهذا يعني أنها تشمل معظم المنظمات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل المناصب الإدارية في المنظمات.

5- إن عملية القرار تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها.

6- إنها عملية تشمل عدة نشاطات ولذلك ربما قد توصف في بعض الأحيان بالقصد في نشاطات أخرى.

7- تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة وباستمرار.

ج- أهمية عملية اتخاذ القرار:

تنبع أهمية موضوع اتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد بحياتنا اليومية كأفراد، جماعات ومنظمات، هذا بالإضافة إلى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين العلمية والعملية.

إذ تتجلى أهمية القرارات في الإدارة من خلال كون اتخاذ القرار هو جوهر عملية الإدارة ويتغلغل فيها لدرجة يمكن معها القول أن الإدارة هي اتخاذ القرار[1].

وتعد عملية صنع القرارات واتخاذها في العصر الحاضر من أهم المقومات الأساسية للإدارة الناجحة، وهي مهمة ملازمة لعمل القيادات الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية، وعليه يصح القول الذي يؤكد على أن مقدار النجاح الذي تحققه أي منظمة، يتوقف إلى حد كبير على فاعلية وكفاءة القرارات التي تتخذها، ومدى ملاءمتها للهدف المحدد على مختلف المستويات[2].

ولعملية اتخاذ القرار أهمية كبيرة نظرا لكون: [63]

[1] _ بوشنافة أحند، أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المنظمة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، المركز الجامعي بشار،2003، ص 128.

[2] _ محمد الصيرفي، مفاهيم إدارية حديثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2003، ص57.

[3] _ أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 34.

1- اتخاذ القرار عملية مستمرة في مجال عمل المنظمات وما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات.

2- اتخاذ القرار أداة المدير في عمله، أي كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرار كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3- القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة فمثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها.

4- اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية ويرى البعض أن اتخاذ القرار هو جوهر وظيفة التخطيط نظرا لأن العديد من أنشطة التخطيط تنطوي على سلسلة من القرارات.

.د- معايير وأساليب اتخاذ القرار

أولا: معايير اتخاذ القرارات:

تقسم عملية اتخاذ القرار إلى قسمين رئيسيين:

1- القسم الأول: المقارنة المعيارية

تنظر هذه المقارنة إلى عملية اتخاذ القرار بكونها عملية عقلانية ومنظمة مبنية على أسس تحليلية و تهتم بالدرجة الأولى في كيفية وجوب اتخاذ القرار بدلا من كيفية تطبيقه بصورة عقلانية، وحسب هذه المقارنة يتم ابتكار و استخدام وسائل و تقنيات متقدمة يستعان بها في عملية اتخاذ القرار ومن أمثلة هذه الوسائل " بحوث العمليات ".[1]

2- القسم الثاني: المقارنة الوصفية

تعتبر هذه المقارنة عكس المقارنة الأولى و هي تهتم بتفسير عملية اتخاذ القرار من وجهة نظر تطبيقية تشرح نظرية القرار حسب ما هو مطبق في الواقع، وعلى هذا السياق فان هذه المقارنة تعد أكثر منطقية ومنها فقدان صفة الوحدانية ولقد اعتمدت علوم الإدارة تقليديا على المقارنة المعيارية و خلت كليا عن المقارنة الوصفية وهذا ما يفسر فشل العديد من الأنظمة المعلوماتية بالرغم من أهميتها، وعلى هذا السبب يجب الموازنة بين الأفكار المعيارية وواقع أو خصائص المقارنة الوصفية.

توجد مجموعة أخرى من النماذج أو النظريات لاتخاذ القرار تمتد من النموذج المعياري (نموذج الرجل العقلاني) إلى النموذج الوصفي (النموذج الفردي التفصيلي) و النموذج الإداري، والنموذج السياسي. وفيما يلي عرض مبسط لبعض هذه النماذج:

[1] سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الادارية اتخاذ القرارات و الرقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص39،38

1-نموذج الرجل العقلاني:

يفترض هذا النموذج مفهوم العقلانية الواسعة الذي يشترط على متخذي القرار اختيار أحسن البدائل مع الأخذ بعين الاعتبار نتيجة كل بديل، وقد تعرض هذا النموذج إلى العديد من الانتقادات منها:

أ- أنه من غير الممكن على متخذي القرار أن يفكر في كل البدائل و تقييمها

ب- يعتبر الباحثون أن وجوبيه العقلانية الواسعة التي تتميز بالدقة و القدرة على البحث عن كل البدائل بأنها عملية غير ممكنة.

ج- يستخلص أن مفهوم العقلانية يفقد المواصفات الواقعية كليا

1- النموذج التوفيقي:

يقترح هذا النموذج كبديل للنموذج العقلاني ويتصف بالنموذج الذي يقترب من الواقعية و يصف عملية اتخاذ القرار من وجهة نظر تطبيقية باستعمال هذا النموذج فان متخذ القرار يتمتع بمقدرة كبيرة حيث يأخذ بعين الاعتبار مجموعة قليلة من العوامل التي يمكن السيطرة عليها، وهذا الاختصار في نظر الباحثين مطلوب لما يسمونه بالعقلانية المحدودة أي أن قدرة متخذ القرار على معالجة المعلومات و حل المشاكل مربوط بقدراته النفسية و الجسدية.[1]

ثانيا: أساليب اتخاذ القرارات

1. الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات

يقصد بالأساليب التقليدية تلك التي تفتقر للتدقيق والتمحيص العلمي ولا تتبع المنهج العلمي في عملية صنع القرار، وتعود جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستخدم أسلوب التجربة والخطأ والخبرة، والمشاهدة والتقليد أو المحاكاة في حل مشاكلها.

أ- الخبرة: يمر المدير بالعديد من التجارب أثناء أدائه لمهامه الإدارية يخرج منها بدروس مستفادة من النجاح والفشل تنير له الطريق نحو العمل في المستقبل وهذه الدروس المستفادة من التجارب الماضية غالبا ما تكسب المدير مزيدا من الخبرة التي تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب، وآية ذلك أن تدرج المدير في سلم الهرم الإداري ومشاركته في اتخاذ القرارات ومعاينته للبرامج والمشاريع الإدارية التي تنجح أو تفشل، وفترات التأمل التي يقضيها في التفكير والتحليل والتقييم للمواقف التي تواجه كل ذلك وغيرها من الأمور تختزن في ذهنه ويكون لها أثر إلى حد ما في مواجهة المشاكل أو المواقف التي تتطلب اتخاذ قرار معين.[1]

[1]_نفس المرجع الاخير، ص 40

[1] _نواف كعنان، مرجع سابق، ص 183.

ولا تقتصر الخبرة المعينة في هذا الأسلوب على خبرة المدير متخذ القرار ولكن يمكنه التعلم و الاستفادة من خبرات المديرين الآخرين من زملائه وتجاربهم في ظل المشاكل الإدارية و اتخاذ القرارات الصائبة نحوها، كما يمكنه الاستفادة من خبرات وتجارب المديرين السابقين الدين تقاعدوا عن العمل أو تركوا العمل لأسباب أو لأخرى، إلا أن من أبرز المآخذ على هذا الأسلوب أن هناك بعض المخاطر قد تترتب على اعتماد المدير على خبرته السابقة في اتخاذ قراراته ذلك لأن مثل هذه الخبرة قد يشوبها أخطاء أو فشل، كما أنها في الغالب تتأثر بمستوى إدراك المدير للأسباب الحقيقية لخطأه أو فشله، يضاف إلى ذلك أن المشكلات القديمة (الماضية) قد تكون مختلفة عن المشكلات الجديدة (الحاضرة) وفي مثل هذه الحالة يصبح من غير المناسب تطبيق الدروس المستفادة من تجارب الماضي على تجارب الحاضر.

وبالرغم من المآخذ على هذا الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذا الأسلوب وغيره من الأساليب التقليدية الأخرى، فقد يسترشد المدير بالقرارات التي سبق اتخاذها في القرارات في مواقف مماثلة مع مراعاة جميع الظروف ومقارنتها بها.[2]

ب- إجراء التجارب: لقد بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي، ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات وذلك بأن يتولى متخذ القرار نفسه إجراء التجارب آخذا بعين الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة و الاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتوصل من خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل معتمدا في هذا الاختيار على خبرته العلمية، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يساعد المدير متخذ القرار على اختيار أحد البدائل المتاحة لحل المشكلات، وذلك من خلال إجراء الأخطاء والثغرات التي تكشف عنها التجارب أو التطبيقات العملية، وبذلك يمكن هذا الأسلوب المدير من أن يتعلم من أخطائه ومحاولة تلاقي هذه الأخطاء في القرارات التي يتخذها مستقبلا، ومن المآخذ على أسلوب إجراء التجارب أنه أسلوب باهظ الثمن وفادح التكاليف ويستنفذ الكثير من الجهد ووقت المدير متخذ القرار إذ ينبغي إجراء التجارب للحصول على المعدات والأدوات والقوى العاملة اللازمة التي تتطلبها البرامج المعدة لتحقيق هذه التجارب.[1]

ت- البديل والحكم الشخصي: يعني هذا الأسلوب استخدام متخذ القرار حكمه الشخصي و اعتماده على سرعة بديهية في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تعرض له، والتقدير السليم لأبعادها، وفي فحص وتحليل و تقييم البيانات والمعلومات المتاحة والفهم العميق والشامل لكل التفاصيل الخاصة بها، كما تبدو صعوبة ومخاطر استخدام هذا الأسلوب في أنه يقوم على أسس شخصية نابعة من شخصية متخذ القرار وقدراته العقلية و اتجاهاته وخلفياته النفسية و الاجتماعية ومعارفه، وهذه كلها سيمات وقدرات تختلف باختلاف المجتمعات والبيئات كما أنها

[2] _المرجع السابق، ص 183.

[1] _المرجع السابق، ص 184.

مرهونة بالمقومات المختلفة والمتعددة للمجتمع الواحد وقواعد السلوك الذي تحكمه الاتجاهات السائدة فيه والتطورات المختلفة التي يمر بها، إن العناصر السابقة تؤثر في حكم متخذ القرار الشخصي على الأمور والمواقف التي تواجهه إلا أن هذا الأسلوب يمكن أن يكون مجديا في اتخاذ القرارات غير الإستراتيجية التي يكون تأثيرها محدودا وكذلك في المواقف الطارئة التي تتطلب مواجهة سريعة كما أن من مزاياه يساعد على استقلال بعض القدرات والمهارات لدى بعض متخذي القرار كالقدرة على التصور والقدرة على الابتكار وتحمل المسؤولية، والقدرة العقلية وكلها قدرات تمكن متخذي القرار من اتخاذ قرارات صائبة دون تردد.

ث- دراسة الآراء و الاقتراحات و تحليلها: يعني هذا الأسلوب اعتماد متخذ القرار على البحث ودراسة الآراء و الاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل وتشتمل هذه الآراء و الاقتراحات تلك المقدمة إليه من طرف المستشارون والمتخصصون والزملاء والتي تساعد في إلقاء الضوء على المشكلة محل القرار و تمكن متخذ القرار من اختيار البديل الأفضل إلا أن من الصعوبات التي تواجه متخذ القرار في تطبيق هذا الأسلوب، أن تنفيذه يتطلب تجزئة المشكلة إلى أجزاء ومن ثم دراسة كل جزء منها على حدى، وكذلك دراسة المشكلة ككل مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الإستراتيجية المؤثرة فيها كما يتطلب تطبيقه من ناحية أخرى إشراك متخذ القرار لكل من يساهم بآرائه و اقتراحاته لاتخاذ القرار وكذلك إشراك المرؤوسين الذين يتولون تنفيذ القرار.

بالرغم من وجود هذه الصعوبات فإن من مزايا هذا الأسلوب أنه أقل تكلفة من الأساليب التقليدية وأخرى كإجراء التجارب، إذ أن الوقت والجهد المبذول و الأدوات والأوراق المستعملة هي أقل تكلفة منها في إجراء التجارب، هذا بالإضافة إلى أن متخذ القرار خاصة في المستويات الوسطى والعليا يمكنه عن طريق الدراسة العميقة والتحليل الدقيق للآراء و الاقتراحات التي تقدم إليه استنباط الكثير من الاستنتاجات وخاصة التي تتعلق بالعوامل غير الملموسة المرتبطة بالمشكلة محل القرار و اختيار البديل الأنسب على ضوئها.

يمكن أن نلمس من هذا الأسلوب دور المراجعة الداخلية إذ أنه عادة تكون إدارة المراجعة الداخلية تحت المدير في الهيكل التنظيمي فعادتا يكون المراجع الداخلي أحد مستشاري المدير، ويبرز أيضا دور المراجعة الداخلية في هذا الأسلوب في التقارير التي يقدمها المراجع الداخلي للمدير، وذلك بإعطاء الاقتراحات المناسبة للمدير.

2. الأساليب العلمية في اتخاذ القرار:

أ- بحوث العمليات: [1]

[1] _نواف كعنان، مرجع سابق، ص 190- 193.

ازدادت أهمية بحوث العمليات في مجال اتخاذ القرارات الإدارية بعد الحرب العالمية الثانية واستهدفت استخداماتها تطبيق الأسلوب العلمي على دراسة الاحتمالات في أي مشكلة من المشاكل الإدارية بقصد تحقيق الهدف المطلوب.

وتعني بحوث العمليات تطبيق الوسائل و الطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج.

ووضع هذا الأسلوب العلمي موضع التنفيذ أين يفترض وجود عناصر معينة وإتباع خطوات علمية محددة تتمثل في أن يكون هناك أكثر من بديل متاح لحل هذه المشكلة وأن يكون هناك أهداف أو نتائج يرغب الشخص أو الجهة تحقيقها وأن يكون هناك متغيرات يمكن لمتخذ القرار السيطرة عليها وأخرى يصعب السيطرة عليها، وأن يكون هناك قيود وضغوط يتم في ظلها اتخاذ القرار.

يمكن استخدام هذا الأسلوب في العديد من التخصصات الرياضية والإدارية والإقتصادية والمحاسبة والهندسة...الخ.

يعتمد تطبيق هذا الأسلوب على صياغة المشكلة محل القرار بصورة نماذج رياضية وإجراء المقارنة الحسابية بين البدائل واختيار البديل الأفضل (الحل الأفضل) ...الخ.

إن استخدام هذا الأسلوب لا يزود متخذ القرار بمعلومات حول القرار النهائي و لكنه يساعده في اتخاذ القرارات في ضوء الحلول التي يضعها والتي يمكن المقارنة بينها على أساس رقمي لأن الحل الراشد يتعدى قدرة النموذج الرياضي على تمثيل المشكل محل القرار، كما يستطيع أسلوب بحوث العمليات أن يمكن مدير – متخذ القرار – من اتخاذ القرارات على وجه أفضل حيث أنها:

- تعطي وصفا دقيقا لمشكلة محل القرار والعوامل المؤثرة ومدى تداخلها وأهمية كل منها؛
- تحديد البيانات اللازمة للتعرف على أفضل الحلول مع الإحاطة بأكبر عدد ممكن من الاعتبارات.
- تحديد بدقة البدائل المقترحة كحلول للمشكلة، كما تناقش كل منها من حيث التكلفة والعائد ومدى المخاطرة فيها.
- تمكن متخذ القرار من مقارنة البدائل المقترحة للحلول و إختيار أفضلها بسرعة وكفاءة، وبدرجة عالية من الثقة.
- تكسب القدرة على تبين النتائج والتغيير في روتين أو نظام المؤسسة أو في المحيط الذي تقوم فيه بأعمالها.

ب- نظرية الاحتمالات:[1]

من أهم المعايير المستخدمة لقياس الاحتمالات في مجال اتخاذ القرارات هي :

- الاحتمال الشخصي : الذي بموجبه يتحدد درجة اعتقاد متخذ القرار في وقوع ماحدث ويتم تحديد درجة الاعتقاد بعد الأخذ في الحسبان عوامل متعددة منها الخبرة السابقة والتجربة ومدى مستوى التطلعات والأهداف لمتخذ الفرار .
- الاحتمال الموضوعي: ويتم هذا بتجربة ميدانية وذالك بحساب نسب وقوع ماحدث وفقا لنتائج التجربة .

[1] _ المرجع السابق، ص ص 194-195.

- الاحتمال التكراري : ويتم هذا بحساب معدل تكرار الحدث في الاحتمالات لأجل طويل ، وتتم عملية الاحتمالات في مساعدة متخذ القرارات في مواقف وحالات عدم التأكد وفي درجة تحديد احتمال حدوث أحداث تؤثر في تنفيذ القرار.

ت- شجرة القرارات [2]:

ث- هي تمثيل بياني يظهر سهولة تركيب عملية اتخاذ القرار وما تحويه من البدائل وحالات الطبيعية والنتائج المترتبة عنها. تفيد شجرة القرارات في عرض نتائج القرارات المتعددة بطريقة مبسطة ومنطقية تمكن المدير من فهم وتقييم البدائل المختلفة وذلك في حالة اتخاذ قرار متعدد المراحل حيث يؤثر ناتج أحد القرارات على القرارات التالية له.

تتكون شجرة القرارات عادة من العناصر التالية والتي تشكل الهيكل العام لها:

- العقد: و يوجد نوعان من العقد هما

➢ عقد الأداء أو التصرف و تمثل على الشجرة بمربع، يعبر عن الواقع التي يتم فيها اتخاذ القرار. ويتعين على متخذ القرار عند هذه العقد اتخاذ قرار لاختيار أحد الفروع التي تنبثق من تلك العقدة.

➢ عقد المصادفة أو الاحتمال و تمثل على الشجرة بدائرة تعبر عن الأحداث المختلفة التي يمكن أن تواجه الاستراتيجية التي يتم اختيارها عند نقطة القرار.

- الفروع أو الشعب: هي التي تعبر عن القرارات المتخذة أو عن حالات الطبيعة، ويوجد ثلاث أنواع منها وهي:

➢ فروع الأداء: وهي تنشأ من عقد الأداء وتمثل على الشجرة بخطين متوازيين.

➢ فروع المصادفة: وهي تنشأ من عقد مصادفة وتمثل بخط واحد.

➢ فروع عقد النهاية: وهو الفرع الذي لايتبع بعقدة

- العوائد أو النتائج: وهي نتائج القرار التي تتحقق من استراتجية معينة في ظل الأحداث المختلفة و توضح في النهاية الفروع الخاصة بكل حالة من حالات الطبيعة، والنتائج أما أن تكون موجبة مثل الأرباح أو سالبة مثل التكاليف والنفقات، ويمكن أن ترتبط بفرع الأداء أو المصادفة (نهاية الفروع).[1]

ج- نظرية المباريات:

يقوم مفهوم نظرية المباريات الإدارية – في مجال اتخاذ القرار – على افتراضات مبينة على أساس التفكير المنطقي المسبق الذي يقول بأن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح مع أقل قدر من الخسارة، وأنه يتصرف بحكمة وأن منافسه سيكون على نفس القدر من الفهم والحكمة في التصرف.

[2] _ كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص 143.

[1] _المرجع السابق، ص144

وقد أسهمت هذه النظرية في حل المشكلات التي تتعلق بوجود منافسة حيث ثبت جدواها – كأسلوب علمي – في اتخاذ القرارات في مواقف و ظرف المنافسة إذ أنه في مثل هذه المواقف يجد متخذ القرار أن البدائل المتاحة تتم في إطار المنافسة لقرارات تتخذها مؤسسة أخرى إذ أن المباراة في اتخاذ القرارات قد تكون بين مؤسستين أو محتكر وآخر.

ولقد أدركت الكثير من المؤسسات أهمية الدور الذي يمكن أن تساهم به هذه النظرية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات فقامت بإعداد برامج تدريسية للمديرين لتدريبهم على كيفية استخدام نظرية المباريات في اتخاذ قراراتهم، وتقوم هذه البرامج على إعداد تمارين عملية تطبيقية على موقف معين من المواقف الإدارية، وذلك من خلال تقييم مباراة إلى عدد من الجولات يقوم خلالها المتدربون بمراجعة البيانات المعطاة لهم و اتخاذ القرارات على ضوئها، وتحسب النتائج لإعادة دراسة الموقف واتخاذ قرار جديد وهكذا تستمر المباراة لعدة جولات ثم في النهاية تعلن النتائج ويعقد اجتماع لتقويم المباراة والتعليق على أسلوب المتدربين المشاركين فيها في اتخاذ القرارات، وبذلك يتيح هذا الأسلوب الفرصة للمتدربين لمعرفة العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار.[1]

ح- أسلوب التحليل الحدي: يهدف أسلوب التحليل الحدي إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة من هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة بين تلك البدائل.

المطلب الثالث : أنواع القرارات

إن عملية التصنيف لأنواع القرارات لا تخضع لمعايير ثابتة، إذ ليس هناك معيار ثابت ومحدد يمكن على أساسه تقسيم القرارات وتصنيف أنواعها، كما أن عملية التصنيف نفسها تخضع لاعتبارات وعوامل متعددة نابعة من طبيعة عملية اتخاذ القرارات وتعدد جوانبها، ونابعة أيضا من اختلاف الجوانب التي تبحث فيها هذه العملية وفيما يلي عرض لأهم معايير تصنيف القرارات التي توصل إليها الباحثون.

1. أنواع القرارات وفقا لإمكانية جدولتها أو برمجتها

وتصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى نوعين:[2]

[1] نواف كعنان، مرجع سابق، ص 197، 198.

[2] _حافظ عبد الكريم الغزالي، أثر القيادة التحويلية على فاعلية عملية اتخاذ القرار في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص .38

أ. القرارات المبرمجة: وهي قرارات تتخذ لمواجهة المشكلات اليومية التي لا يحتاج اتخاذها إلى تفكير أو جهد ذهني مثل العمليات الكتابية وغير الفنية، وتتخذ وفق قواعد وإجراءات وسياسات مرسومة مسبقا ومحددة من قبل الإدارة العليا.

ب. القرارات غير المبرمجة: وهي القرارات التي تعالج قضايا أو مسائل لا تحدث يوميا، كما أنها تتناول مشاكل غير معروفة بصورة مسبقة ومشاكل جديدة، ولأن القرارات غير المبرمجة تحتاج إلى تفكير وإبداع فقد سميت ب "القرارات الإبداعية".

2. القرارات وفقا لبيئة (ظروف) اتخاذ القرار

وتصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: [1]

أ. قرارات في ظل التأكد التام: ويقوم هذا النوع من القرارات على افتراض مفاده أن لدى متخذ القرار معلومات كاملة عن البيئة المحيطة بالقرار بالإضافة إلى معلومات عن النتائج الخاصة بالقرار وفي هذه الحالة يكون المدير متأكدا من كل بديل من البدائل المتاحة، وتمثل هذه الحالة كما يرى الباحثون قمة المثالية ويصعب تطبيقها في الواقع العملي.

ب. قرارات في ظل المخاطرة: تقوم هذه القرارات على افتراض أن متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج ولكنه لا يعلم أيا من هذه النتائج سوف يحدث، إذ يكون هناك عدد متشعب من النتائج لكل بديل ولا يوجد معرفة كاملة باحتمالية وقوعها فالمدير هنا ليس بوسعه التحكم أو مراقبة بيئة القرار ولكن لديه القدرة على زيادة أو إنقاص عدد البدائل المتاحة.

3- القرارات المالية

تتمثل القرارات المالية في قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح، وتتم صناعة هذه القرارات على مستوى الإدارة المالية، حيث تتمل الوظيفة الأساسية للإدارة المالية في الوصول إلى القرار المالي الأمثل، وذلك لتحقيق أهداف المطلوبة.

[1] _حافظ عبد الكريم الغزالي،**مرجع سابق** ، ص 40.

أ- قرارات الإستثمار

تعتبر قرارات الاستثمار أهم و أصعب و أخطر القرارات التي تتخذها الإدارة المالية بالشركة فهي ذات تأثير على بقائها واستمرارها ونموها، ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما على الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار ونفقات البحوث والتطوير وتستدعي عناية خاصة لثلاثة أساب تتمثل فيما يلي:[1]

- يصعب بعد الشروع في تنفيذ الاستثمارات الثابتة التخلي أو الرجوع عن ذلك بسبب ضخامة حجم الأموال التي تم إنفاقها في مرحلة الإعداد فالتخلي عن الاستثمار يعني تحمل خسائر مالية ضخمة.
- المخاطر المترتبة عند التخلي أو الرجوع عن الاستثمار لانعدام المرونة لكثير من الاستثمارات الثابتة في الرجوع إلى الوضع المبدئي.
- تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية حيث يتطلب الأمر وقتاً لإرجاع الأوضاع إلى الوضع المبدئي.

وبما أن الاستثمار هو عبارة عن إنفاق للأموال بغرض شراء سلع إنتاجية لغرض إنتاج سلع أو خدمات أو الحصول على منافع مستقبلية فإنه يمكن تصنيف قرارات الاستثمار على النحو التالي:[1]

-قرارات استثمارية قصيرة الأجل: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل جزء مهما من حركة الاستثمار الداخلي في الشركة مثل النقد و الاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة و المخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة المنشأة على تحقيق و تعظيم عوائدها و في تحديد و ضمان السيولة المطلوبة فالقرار المالي السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.

-القرارات الاستثمارية طويلة الآجل: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الآجل و المتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة و المعروف عن هذا النوع من القرارات المالية أنه أصعب القرارات المالية لارتباطه بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها و يضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في الشركة.

-القرارات الاستثمارية الإستراتيجية: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للشركة المتمثل في الاتساع و النمو و الثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية.

[1] _عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة(مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر و توزيع، ج 1، لبنان، 1991، ص-ص 290-291.

[1] _أمجد الحسنية، صنع القرار المالي، ورقة عمل لطلاب الدراسات العليا تخصص إدارة أعمال، قسم الدراسات العليا، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص-ص 3-5.

ب- قرارات التمويل

تتمثل قرارات التمويل في تلك القرارات التي تتعلق بتدبير الأموال المطلوبة للشركة بالكمية وفي الوقت وبالشروط المناسبة،[2] حيث أن هذا النوع من القرارات يرتبط ارتباطا وثيقا بقرارات الاستثمار فهو يبحث عن كيفية توفير مصادر تمويل استثمارات الشركة حيث تتمثل هذه المصادر في الوسائل والأدوات التي تستخدمها إدارة الشركة في الحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والجارية وعلى هذا الأساس فإن هيكل تمويل الشركة يعتمد المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد بها، وكلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر الأخرى وكذلك مع العائد على الاستثمار ومدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات المقترحة، وفترة التسديد وعلاقتها بالتدفقات النقدية المتوقعة.[1]

وبرغم من تنوع مصادر التمويل إلى أنه يمكن تقسيمها حسب الأجل الزمني كما يلي:[2]

- مصادر تمويل طويلة الأجل: وهي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل، وهي تنقسم إلى مصادر التمويل الخارجية (المديونية) مثل قروض طويلة الأجل و السندات، ومصادر تمويل داخلية (الملكية) مثل الاحتياطات أو الأرباح المحتجزة.

- مصادر التمويل قصير الأجل: وهي تلك المصادر التي تكون مدتها عادة أقل من سنة و تستخدم في الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، وهي تنقسم إلى مصادر تمويل داخلية (الملكية) مثل الأرباح الدورية المحققة من دورات الإنتاج ومصادر تمويل خارجية (المديونية) مثل الائتمان المصرفي والائتمان التجاري.

كما أن الشركة تعتمد أثناء المفاضلة بين مصادر التمويل على العديد من المؤشرات والاعتبارات التي تؤثر على هذا القرار، وفيما يلي عرض لأهم العوامل المؤثرة على القرار التمويلي:

- تكلفة الاقتراض: تعتبر تكلفة الاقتراض من أهم المحددات المعتمدة في اختيار وسيلة التمويل، حيث أنها تؤثر على نسبة القروض في الهيكل المالي للشركة، فكلما زادت هذه التكلفة عن معدل العائد عن الاستثمار، كلما أدى ذلك إلى التقليص من الاقتراض،

[2] _أحمد بن عبد الرحمن الشميمري و آخرون، مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات و الاتجاهات الحديثة)، مكتبة العبيكات للنشر و التوزيع، السعودية، 2004، ص 122.، ص475.

[1] _ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 197.

[2] _عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص-ص 368-391.

– **المردودية:** إن المقصود هنا هي مردودية الأصول، و التي تسمى أيضا المردودية الإقتصادية، حيث أن الشركات التي تمتلك تمويل ذاتي كبير في الغالب هي الأقل استدانة، وعليه فالتمويل الذاتي يكون كبير كلما كانت المردودية مرتفعة وبالتالي يقل لجوء الشركة إلى مصادر التمويل الخارجية.

– حجم الشركة: نجد في الغالب أن الشركات الكبيرة يتسم نشاطها بالتنويع مما يجعلها أقل عرضة للمخاطر، ويدفعها إلى زيادة الاقتراض، على عكس الشركات الصغيرة التي يقل عندها تنويع المنتجات مما يحرمها من الاقتراض خوفا من تعرضها لمخاطر العجز المالي و الخروج من السوق

– الضرائب: إن قرار التمويل في بعض الأحيان يتأثر بالوفورات الضريبية، حيث أن قيام الشركة بالاقتراض لتمويل استثماراتها له فوائد ضريبة مقارنة مع قيام الشركة بإصدار أسهم جديدة لتمويل هذه الاستثمارات وذلك لطرح الفوائد على القروض من دخل الشركة قبل حساب الضريبة.[1]

– مخاطر التشغيل: وهي المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة أو عملياتها الرئيسية في وقت لا تتحمل الشركة أي دين، فكلما زادت هذه المخاطر كلما قلت قدرة الشركة على استخدام الدين لأن استخدام المزيد من الدين سيزيد من الخطورة.[2]

إن قرار التمويل يتضمن اختيار المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلفة لتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، ومنه يجب تحديد الهيكل التمويلي المناسب الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يؤدي إلى تحقيق النمو والتوسع المستمر.

ومن أهم خصائص الهيكل التمويلي المناسب ما يلي:[3]

– الربحية: بمعنى أن يكون هيكل التمويل من العوامل المناسبة على تحقيق المزيد من الأرباح على أن يكون ذلك بأقل تكلفة ممكنة للحد من الآثار السلبية للمخاطر المالية.

– السيولة: وتعني أن لا يتم الإفراط في الاعتماد على الديون إلى الحد الذي يعرض الشركة للعسر المالي.

– المرونة: ويعني ذلك أنه ينبغي على الهيكل التمويلي أن يتميز بالقدرة على تعديل مصادر الأموال، حيث يتيح للشركة القدرة على التصرف في المواقف المتغيرة والتكيف معها، مع مراعاة الحصول على الاحتياجات المالية بأقل تكلفة.

---

[1] _مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالشركة الإقتصادية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: صنع القرار بالشركة الإقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2009.

[2] _عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية و التطبيق)، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، ط2، 2008، ص437.

[3] _ مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، مرجع سابق.

– الرقابة: تعني احتواء هيكل التمويل على أفضل الشروط المالية التي تحد من المخاطر المالية ومن درجة الرقابة التي يفرضها المقرضون على أعمال الشركة، أي خطر فقدان السيطرة على الإدارة.

– الحيطة والحذر: أي المحافظة على الشركة من الانهيار أو الارتباك المالي، بحيث لا ينبغي الاقتصار على تدعيم القدرة على الاقتراض فحسب، بل يمتد إلى العمل على توليد تدفقات النقدية التي من خلالها يتم الوفاء بالتزامات الاقتراض.

4– قرار توزيع الأرباح

يعتبر قرار توزيع الأرباح كذلك من القرارات الرئيسية للإدارة المالية ما يتعلق بموضوع توزيع الأرباح على مستحقيها من الملاك أو حملة الأسهم.

فالمدير المالي كثيرا ما يواجه عمليا مشكلة كيفية التوفيق بين مطلبين على مستوى واحد من الأهمية حيث يتمثل الأول في ضرورة التوزيع النقدي للأرباح المحققة على أصحابها لإرضائهم، ويتمثل الثاني في حاجة المنظمة إلى هذه الأرباح لإعادة استثمارها في عملياتها الإنتاجية، حيث أن التوسع في التوزيعات النقدية للأرباح من شأنه رفع سعر السهم في السوق لزيادة إقبال المستثمرين المرتقبين على شرائها مما يزيد من قيمة الشركة ككل، في حين أن تقليص التوزيعات لأهداف زيادة الجزء الموجه منها لأغراض التوسع في الإنفاق على الفرص الاستثمارية المرتقبة يزيد من فرص الربحية مما قد يتسبب في اعتراض البعض من الملاك لانخفاض أنصبتهم النقدية من الأرباح المتوقعة.

ولهذا فكفاءة المدير تظل مرهونة بقدرته على تقرير السياسة المناسبة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح.[1]

ومن ثم يجب على الإدارة أن تقرر ما إذا كانت ستقوم بإجراء توزيعات على حملة الأسهم أم لا؟ و ما مقدر تلك التوزيعات؟ وما هي النسبة المثلى لتلك التوزيعات؟ فهذه القرارات ستحدد عن طريق سياسة المتبعة في توزيع الأرباح وفيما يلي عرض لأهم السياسات المتبعة:[2]

– سياسة الأرباح المتبقية: تقضي هذه السياسة بتوزيع ما تبقى بعد احتجاز ما يلزم لتمويل الموازنة الرأسمالية المثلى، ويتم ذلك من خلال تحديد احتياجات الموازنة الرأسمالية المثلى ثم تحديد المبلغ المطلوب من التمويل الذاتي (المساهمين) ثم احتجاز المبلغ المطلوب وتوزيع الباقي، فهذه السياسة مبنية على أساس أن المستثمرين يفضلون الأرباح المحتجزة شرط أن

[1] _أحمد بن عبد الرحمن الشميمري و آخرون، مرجع سابق، ص 437.

[2] _عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص–ص 462–464.

يعد استثمارها بمعدل عائد يفوق ذلك المعدل الذي يستطيع المستثمر الحصول عليه من خلال استثمارات بديلة ذات مخاطر مماثلة، وهذا ممكن جدا لأن توزيع الأرباح يتضمن دفع ضرائب على الأرباح الموزعة وكذلك عمولات وسطاء مما يجعل العائد على الأرباح المحتجزة أعلى من العائد الذي يستطيع المستثمر تحقيقه على استثمارات بديلة.

– توزيعات الثابتة أو التي تنمو بمعدل ثابت: أي تحدد الشركة قيمة ثابتة كتوزيعات ثابتة ثم تحافظ عليها أو تقوم بزيادتها مما يتطلب نمو الأرباح بشكل معقول أي بمعدل ثابت لإمكانية تنفيذ هذه السياسة، والتي من شأنها إعطاء المستثمرين دخلا منتظما وكذلك تعطيهم إشارة بأن الإدارة واثقة من مستقبل الأرباح.

– نسبة توزيعات ثابتة: أي يتم توزيع الأرباح بنسبة ثابتة وهذا يعني عدم ضرورة ثبات قيمة التوزيعات أي تكون قيمتها حسب الأربح المحققة.

– توزيعات منخفضة ثابتة مع إضافات: تعتبر هذه السياسة حالة وسط بين توزيعات ثابتة (أو معدل غير ثابت) وسياسة نسبة ثابتة، ففي السنوات الجيدة توزع القيمة الثابتة مضافا إليها زيادة مهمة أما إذا كانت أرباح الشركة متذبذبة أو تحتاج الشركة إلى تمويل لمشاريعها بشكل كبير فإنه يتم توزيع قيم مقدور عليها.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على سياسات توزيع الأرباح منها ما يلي:[1]

– حالة السيولة: إن الأرباح التي احتفظت بها الشركة كأرباح محتجزة عادة ما تستثمر في أصول مطلوبة كالمباني والآلات والمخزون، وأصول أخرى، ولا يحتفظ بها في شكل نقدي، وهكذا قد لا تستطيع الشركة توزيع أرباح نقدية بسبب حالة السيولة لديها، ويكون ذلك كثيرا في الشركات النامية حتى ولو كانت تحقق أرباح عالية فهي تكون في حاجة كبيرة للأموال.

– الحاجة لسداد الديون: إذا كان على الشركة ديون و يجب تسديدها فقد يتطلب ذلك احتجاز الأرباح.

– القيود المتضمنة في عقود الديون: عادة ما تقيد عقود القروض طويلة الأجل قدرة الشركة في دفع توزيعات أرباح نقدية، حيث كثيرا ما يتضمن العقد شرط عدم توزيع الأرباح المحتجزة من قبل (أي أنه يمكن توزيع الأرباح المحققة بعد العقد فقط) وكذلك شرط عدم توزيع الأرباح عندما يكون صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة) أقل من مبلغ حدد.

[1] ـفرد ويتون، يوجين برجام، التمويل الإداري، ترجمة: مكرم عبد الرحمن، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، دار المريخ للنشر وتوزيع، ج2، ط7، السعودية، 1994، ص-ص 379-383.

– معدل الربح: إن معدل العائد على الأصول يحدد درجة الجاذبية النسبية لتوزيع الأرباح المحققة على المساهمين (الذين سيستثمرونها في أماكن أخرى) أو استخدام هذه الأرباح في الشركة.

– التعامل مع سوق الأوراق المالية: إن الشركات الكبيرة التي تحقق استقرارا في أرباحها يكون من السهل عليها التعامل مع أسواق رأس المال، أما المؤسسات الجديدة والصغيرة فتكون قدرتها على الاقتراض من أسواق رأس المال محدودة حيث يجب على هذه المؤسسات الاحتفاظ بأرباح محتجزة أكبر من المؤسسات التي لديها استقرار في أرباحها وذلك لتمويل عملياتها.

– التحكم في الشركة: إن بعض الشركات تتوسع فقط بقدر أرباحها الداخلية على أساس أن الحصول على أمول عن طريق بيع أسهم إضافية جديدة يضعف سيطرة المساهمين الحاليين على الشركة وبالتالي فإن اعتمادها على التمويل الداخلي سيخفض من الأرباح الموزعة على المساهمين.

– الضرائب الشخصية على دخل المساهم: إن الموقف الضريبي يؤثر بشكل كبير على الرغبة في التوزيعات حيث نجد الكثير من المستثمرين يفضلون أن يدفع لهم أربح منخفضة نسبيا شرط أن يعاد استثمار الأرباح المحتجزة بمعدل عائد مرتفع، وهذا لأن توزيع الأرباح معرض لمعدلات عالية لضريبة الدخل الشخصية.

– الضرائب على التراكم غير المناسب للأرباح: لكي يمنع المساهمين الأقوياء ماليا من استخدام الشركة كوسيلة لاحتجاز الأموال داخلها بقصد التهرب الضريبي إذا و صلوا إلى شرائح عالية لضريبة الدخل، فإن القوانين الضريبية المطبقة تفرض ضريبة إضافية على تراكم الأرباح بشكل غير مناسب.

المبحث الثالث :إتخاذ القرارات المالية باستخدام قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقدير سيولة الشركة وملاءتها المالية وكذلك تقييم جودة أرباحها، وذلك من خلال النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة، حيث توفر هذه المؤشرات الكمية معلومات حول الوضعية المالية للشركة مما يساعد في صنع قرارات مالية مناسبة.

المطلب الأول: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين قائمتي الدخل و الميزانية، لذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة و الضعف في نشاط الشركة من خلال المعلومات المهمة التي تكشفها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات الشركة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفق النقدي يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط الشركة واختبار مدى كفاءتها في توظيف الموارد المالية المتوفر لديها.

كما يعتقد البعض أن أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المؤشرات عن نشاط الشركة ومستقبلها لا تقل أهمية عما توفره قائمتي الدخل والميزانية، ولذلك اقترحت دراسة ketz and largry (سنة 1987) دمج قائمتي الدخل والتدفقات النقدية بقائمة واحدة يطلق عليها قائمة الدخل والتدفقات النقدية، كما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة قوية بين مقاييس التدفقات النقدية تعتبر مكملة للقوائم المالية الأخرى وتوصلت دراسة Sunder سنة (1973) إلى استنتاج أن المستثمرين والمهتمين ماليا قد أبدو اهتماما بالتدفقات النقدية وليس بالعائد المحاسبي، وهو ما يؤشر أهمية هذه التدفقات للمستثمرين بدلا من العائد المحاسبي على الاستثمار، وتناولت دراسة Largary and Stickneg (سنة 1980) والتي ربطت بين أهمية التدفقات النقدية وإفلاس الشركات الأمريكية التي لم تهتم بالتمييز بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية، هذه الأهمية تبلورت أيضا في دراسة Lielke and Giacomine (سنة 1988) التي أكدت حقيقة أن قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية حيث يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.[1]

المطلب الثاني : نسب السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

تعرف السيولة بأنها مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة و الشبه السائلة كالأصول المتداولة.[2]

وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة قصيرة الأجل. وترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل . أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.[3]

[1] _ منير شاكر و آخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر و توزيع، ط2، الأردن، 2005، ص-ص163-164.

[2] _ شعيب شنوف، محاسبة الشركة (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية)، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر،ج1، 2009، ص200.

[3] _ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و محللي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008 ، ص-ص20-21.

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة الشركة ما يلي:

- نسبة تغطية النقدية: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال الطريقتين.[4]

- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتحدد بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون؛

- نسبة التوزيعات النقدية: وتحدد بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، كما أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية؛

- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتحدد بالعلاقة التالية :

[4] _ منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص165.

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الأساسية

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل، ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- ✓ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .
- ✓ مدفوعات أعباء الديون.
- ✓ الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .
- ✓ سداد الديون المستحقة خلال العام ؛

- نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل : وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

مدفوعات الديون طويلة الأجل

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل؛

- نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء: وتحدد بالعلاقة التالية:

مصروف الاستهلاك + الإطفاء

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاستهلاك و الإطفاء على النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويمكن اعتبار الشركة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاستهلاك و الإطفاء لديها قليلا على النقدية من الأنشطة التشغيلية؛

- نسبة إعادة الاستثمار: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

مشتريات الموجودات طويلة الأجل

وتقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل . وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الموجودات طويلة الأجل والمتضمنة الأراضي والمباني وليس الموجودات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط؛

- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية على التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية: وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية

وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، وتعتبر كذلك مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة الشركة.[1]

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

المطلوبات المتداولة

وتبين هذه النسبة قابلية التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية التزامات الشركة المتداولة أي أنها مؤشر على قدرة الشركة على تسديد الفواتير و الالتزامات قصيرة الأجل من واقع السيولة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية،

- نسبة التدفقات النقدية الخارجة لنفقات الاستثمارية: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية للنفقات الاستثمارية

[1] _ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق، ص22-27.

وتعتبر هذه النسبة مقياس لقابلية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية المصروفات الرأسمالية (التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية)، وهي مؤشر يعكس قدرة الشركة على تمويل شراء الأصول الرأسمالية اللازمة من واقع السيولة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.[1]

- التدفقات النقدية الحرة: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات الحرة = صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية– (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات).[2]

التدفق النقدي الحر هو ذلك المبلغ الذي يكون للشركة حرية استخدامه في شراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزينة أو زيادة سيولة الشركة، كما عرف كذلك على أنه قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للشركة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمارية مفاجئة.

و يجب أن تغطي هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية و المستمرة، و الفوائد، وضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح.[3]

- نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما أن انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذالك فإن هذه النسبة

توفر مؤشرا للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة.[1]

[1] _ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial لنشر والتوزيع، فلسطين، 2008، ص 38.

[2] _ كمال الدين الديهاوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص184.

[3] _ سوزان عطا الله، مرجع سابق، ص57.

[1]_اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008 ، ص94.

المطلب الثالث : نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

تعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح الصافية والمبيعات في الشركات التجارية أو العلاقة بين الأرباح و قيمة الإنتاج للمشاريع الاستثمارية في الشركات الصناعية.[2]

وتعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون، و بما أنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح فإن نجد جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين.

ويتم تحديد نسب الربحية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة،[73] بالإضافة إلى أنها مؤشر عن مدى أهمية ارتفاع النقدية للأنشطة التشغيلية فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح لأنها تعتمد على الأساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق.[4]

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح الشركة ما يلي:

- نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات أو الاستثمار في القروض مقارنة بالتدفقات النقدية للشركة من أنشطتها التشغيلية.[1]

- مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي: وتحدد بالعلاقة التالية:

[2] _وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص 148.

[3] _فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 41.

[4] _ منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 164.

[1] _جميل مثنى محمد عبد الله، أحمد عوض العيسائي، قائمة التدفقات النقدية (إعداد وتحليل)، ورقة عمل لطلاب الدراسات العليا تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، ص 30، ب س ن .

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد تدفقات نقدية، كما أنها تعكس في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح الشركة؛

- مؤشر النقدية التشغيلي: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب؛

- نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي من المبيعات

صافي المبيعات

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات؛

- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة الشركة، وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل؛

- نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

إجمالي الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في استخدام موجداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح.[1]

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي: وتحدد بالعلاقة التالية:[82]

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة

المتوسط المرجح للأسهم العادية

وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية، كما أنها تعكس قدرة الشركة على توزيع الأرباح النقدية.[3]

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية حيث تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلالتها عن تلك التي تعطيها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فمعلومات التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المنشأة للتدفقات النقدية المستقبلية لاتخاذ القرارات بمختلفها وهذا الموضوع يعتبر في غاية الأهمية للمستثمر والمقرض الذي يهتم بتحقيق التدفقات النقدية أكثر من الربحية في الأجل القصير وكذلك الإدارة التي تولي هذه التدفقات عناية خاصة .

[1] _ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق، ص18-20.

[2] _ محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج 03، العدد 04، 2007، ص-ص 404 -462.

[3] _ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق، ص19.

أضف إلى ما تقدم أن تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافى التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حده بصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، بل أن البعض يعتقد أن النجاح هو تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل.

وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الدلالة على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة اللازمة للتشغيل، وكلما كان صافي التدفقات النقدية موجبا دل ذلك على أهمية سيولة المنشأة وربحيتها.

وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في كونها تقدم مؤشرا عن درجة توسع ونمو المنشأة أو درجة انحصارها وانكماشها ، فكلما ا زدت هذه التدفقات فإن ذلك يعد مؤشرا جيد على التوسع والنمو.

كما تأتي أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في كونها تعطي مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المنشأة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية أو التمويل بالاقتراض.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

دراسة حالة شركة

مطاحن الزيبان -القنطرة

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 235.000.000دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000دج، وهي تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، وهي من بين 8 وحدات تابعة لها تتوزع في شرق وسط وجنوب التراب الوطني، والوحدة تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها ونشاطها والشركة الأم تعتبر كوسيط بين شركة تسيير (SGP) وبين مطاحن الزيبان وتعود لها القرارات المركزية والحساسة.

–طبيعة النشاط: تقوم الوحدة بإنتاج وتسويق السميد والدقيق ومشتقاتها.

–الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية بـ 55 كلم.

–المساحة: تقدر مساحتها الإجمالية بـ 315647م^2 وهي تنقسم إلى قطعتين:

–القطعة الأولى: مساحتها 53000051م^2 خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م^2 مبينة والباقي غير مبني.

–القطعة الثانية: تقدر مساحتها 15642م^2 تتكون من السكنات الوظيفية.

– طاقة الإنتاج:

- ✓ 1500 قنطار في اليوم من القمح اللين
- ✓ 5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب

–سعة التخزين:

- ✓ 39000 قنطار من المنتوج النهائي
- ✓ 125000 قنطار من القمح

–تشكيلة منتجاتها: سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الخبازة، نخالة، القمح اللين، نخالة القمح الصلب، النخالة المكعبة، السميد الثانوي.

– احتياجات المؤسسة من الماء:

- ✓ 3000 لتر من الماء يوميا.
- ✓ أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

–الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا بـ 146 عامل.

المطلب الثاني:أهداف وسياسة المؤسسة

1-أهداف المؤسسة:

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها، سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين، للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.
- تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما، وذلك لن يتأتى إلا بتضافر كل الجهود لإدماج الشركة التابعة – الرياض سطيف مطاحن الزيبان– القنطرة في محيطها الاجتماعي وتثمين مفهوم الخدمة المؤداة إلى الزبون، وذلك تحت شعاراً ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون (بكم ومعكم).

2-سياسة المؤسسة:

ان القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة التابعة الرياض سطيف مطاحن الزيبان القنطرة، هما عاملان مشجعان على انتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال:

- التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...)
- ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوى.
- تكوين وتحسيس مجموعة العمال.
- الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج.
- التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

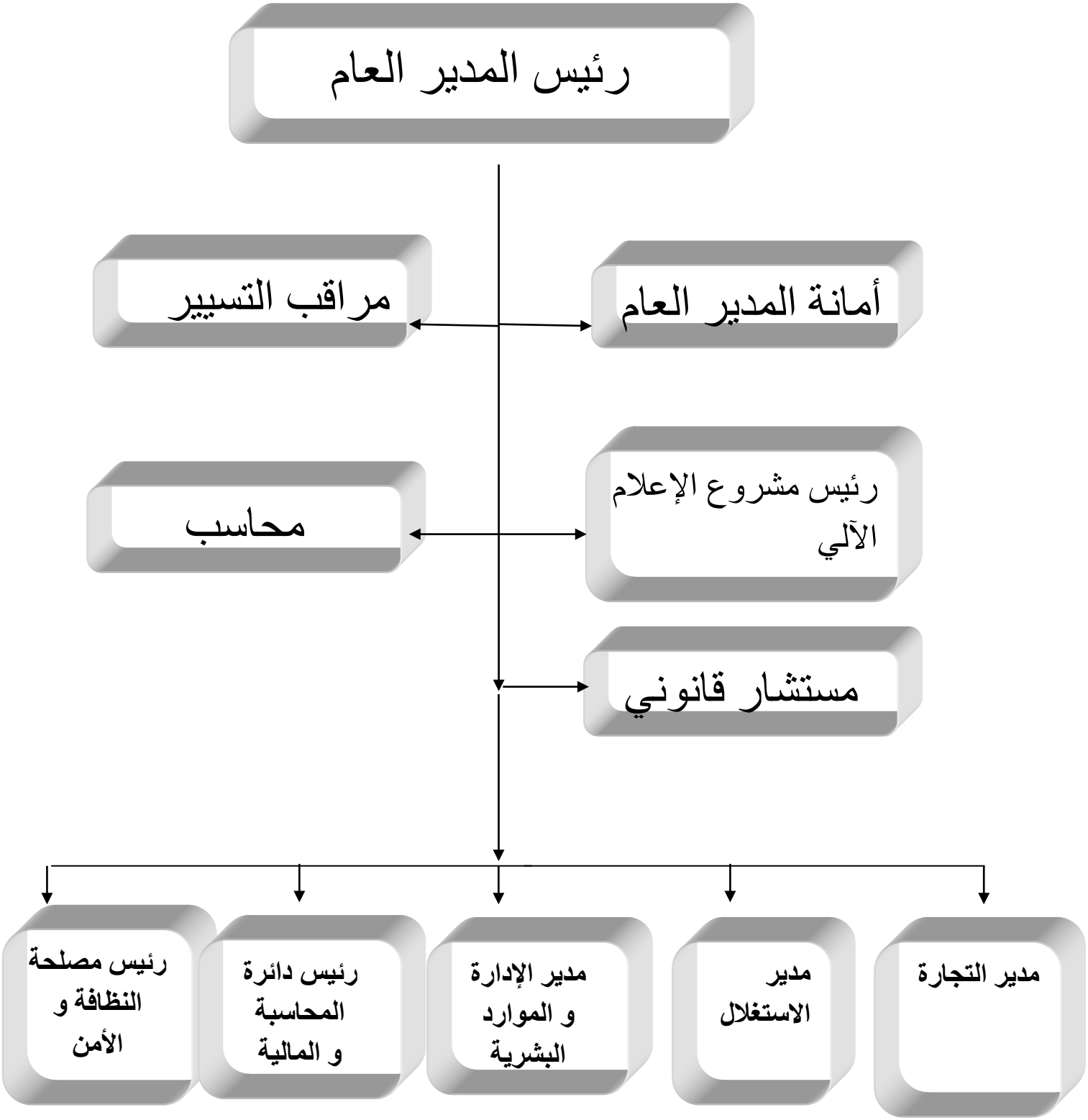

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1- الرئيس المدير العام:

يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى انه:

- يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).
- يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).
- يترأس مجلس الإدارة.
- رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.

2- أمانة الرئيس المدير العام:

تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة الوصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):

- استقبال، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.
- كتابة المراسلات وتوزيعها على مخلف المصالح .
- تحرير اجتماعات مجلس الإدارة .
- استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...).
- توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.

3- هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال:

- دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.
- دراسة السوق.
- تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.
- تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام .

4- المستشار القانوني:

يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في:

- التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية او المعنوية (اغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة)
- متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.

- متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن .
- متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين CAAT –وكالة بسكرة- وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن..

هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:

- تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية
- تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات،لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.
- تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

5-مشروع الإعلام الآلي:

تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من اجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:

- إنشاء برامج او أحداث التغيرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور- الفوترة– المحاسبة – تسيير المخزون –الاستثمارات –الإهتلاكات...)
- برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- ادراة شبكة الإعلام الآلي .
- مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج .
- المساهمة في الجرد السنوي.

6- مصلحة النظافة والأمن:

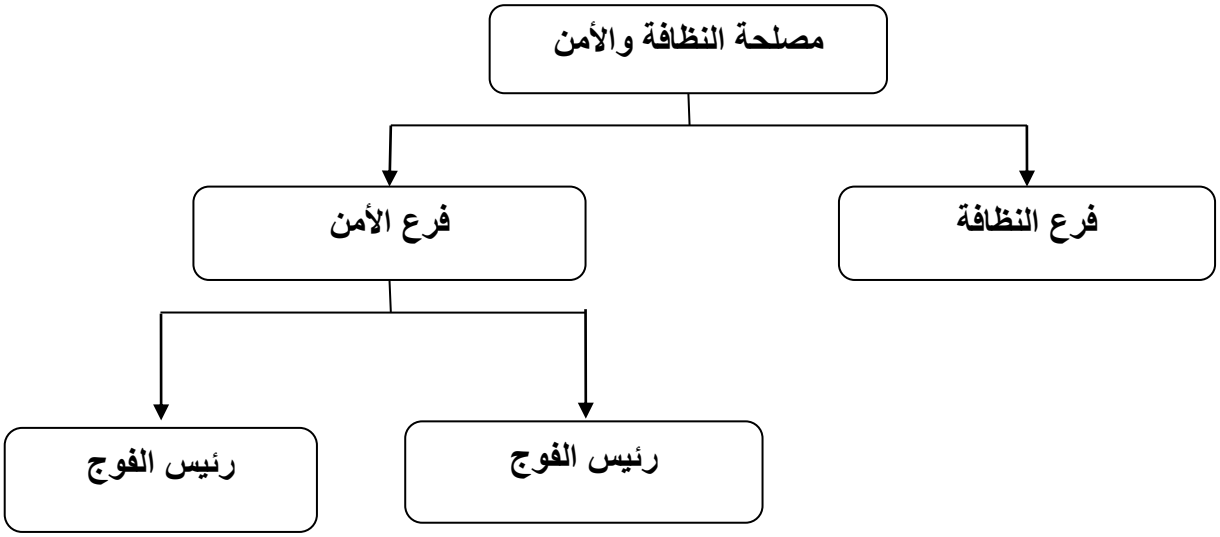

الشكل رقم (02) : هيكلة مصلحة النظافة والأمن

تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم الى فرعين:

أ-فرع الأمن:

يشرف عليه ريس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن.

يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

- مهام خاصة بالأمن العام:

*حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي

*مراقبة كل من يدخل أو يخرج من مؤسسة

*إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من اجل رفع المنتوج

– مهام خاصة بالأمن الصناعي:

*المحافظة على امن الآلات من الأخطار

*رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا

*الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات

*إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق

ب–فرع النظافة:

يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

- التنظيف الدوري
- مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه

7–مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم:

تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:

- إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات(الإشهار...)، الموارد البشرية.

تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.

إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.

- إعداد التقارير الثلاثية والسداسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة.
- إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة
- تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم

أيأن دور رئيس المصلحة يكمن في.

– جمع المعلومات من مختلف المصالح

– تحليل المعلومات

– إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السداسية والسنوية.

8–هيئة الاحتساب:

تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف

الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

مراحل مهمة المحتسب:

- بعدما تتم المصادقة على البرنامج السنوي تبدأ مهمة المحتسب بالاعتماد على الرسالة الموجهة من طرف المديرية العامة للانطلاق في تجسيد مهامه على المصلحة التي سيتم احتسابها، بالتوازي تتلقى المصلحة المستقبلة رسالة من المديرية العامة تعلمها باليوم الذي ستبدأ فيه العملية.
- **مرحلة الدراسة والتحضير:** يقوم المحتسب بجمع الوثائق، المراجع والمناهج وهذا لتكوين مصادر رسمية للاعتماد عليها لتحضير القيام بمهمة.
- مرحلة تحضير الوسائل المادية وتحديد تاريخ إجراء المهمة مع المصلحة المعنية.
- **مرحلة التنفيذ:** يعتمد المحتسب في هذه المرحلة على الخبرة المكتسبة وتقنيات الاتصال مع الأفراد من اجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة والمحددة عنده مسبقا، فمثلا عند الاتصال مع الأفراد يركز على الاستماع أكثر من توجيهه للحوار ويعتمد كذلك في الحوار على الأسلوب القمعي كأن يطرح أسئلة عامة ويترك الأفراد يجيبون بحرية، ثم يطرح مركزه جزئيا وهكذا حتى يحصل على الإجابات الحقيقية للأسئلة المحددة، كما يمكن للمحتسب الاستعانة بالمختصين للاستشارة.
- **إعداد تقرير الاحتساب:** يأخذ شكل من مؤسسة إلى أخرى ولكن يشتركون في عناصر:

-اسم المحتسب – رقم الرسالة – تاريخ المهمة – عدد التوصيات – الأهداف – قائمة – المرسل إليهم التقرير –اسم رئيس المصلحة.

بالإضافة إلى: -مقدمة –أهداف المهمة – تطورات المهمة–التوصيات.

- **مرحلة المتابعة:** أي متابعة هل تم تطبيق التوصيات.

9-دائرة الاستغلال:

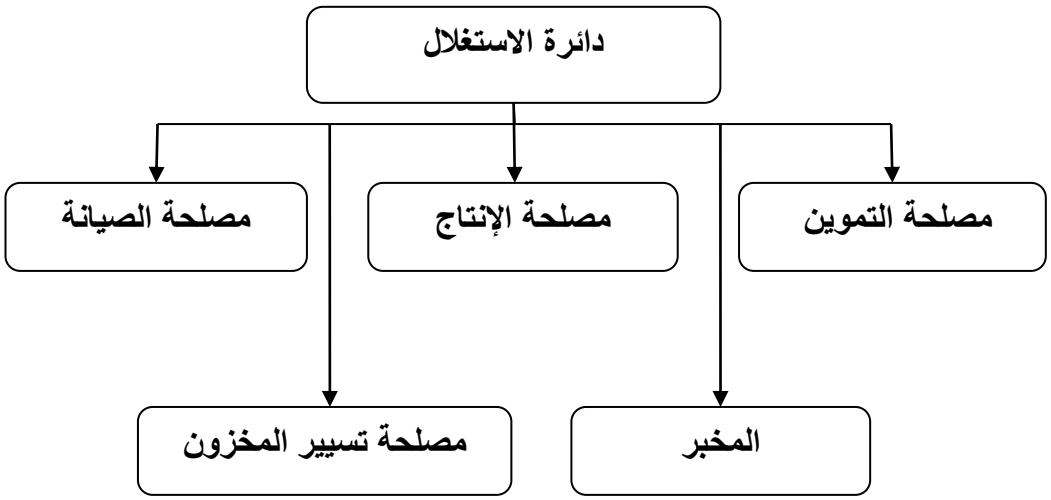

الشكل رقم (03): هيكلة دائرة الاستغلال

تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من اجل تحقيق أهداف المصلحة.

مهام مسؤول الاستغلال:

- **تحقيق الأهداف المسطرة:**
  - بالربط بين مصلحة الإنتاج وباقي المصالح التابعة للإدارة
  - بالربط بين مصالح دائرة الاستغلال مع باقي المصالح (مصلحة الموارد البشرية، الدائرة التقنية...)
- **البحث عن الكفاءات من خارج المؤسسة عند وجود نقص.**

10- مصلحة الإنتاج:

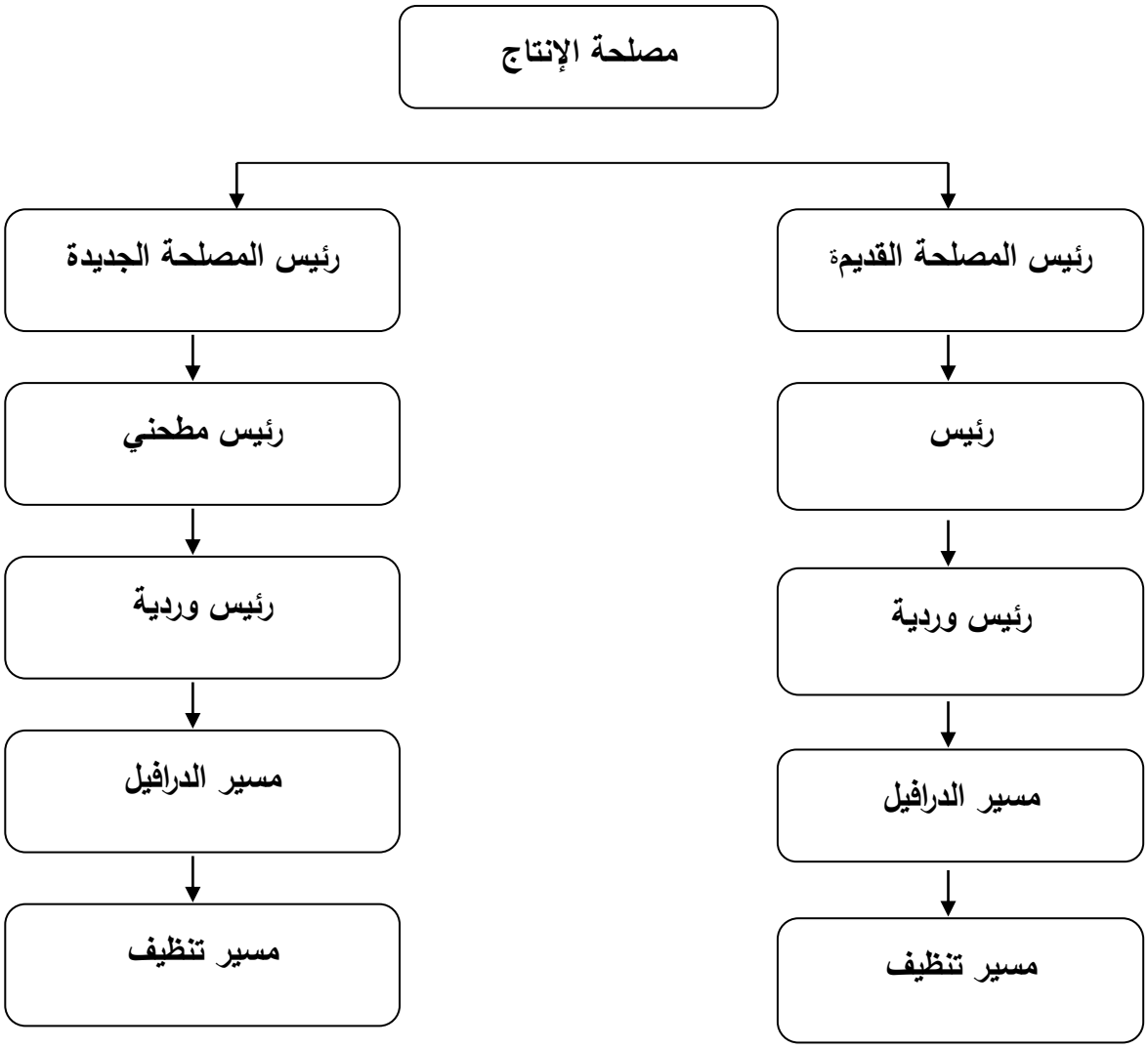

الشكل رقم (04): هيكلة مصلحة الإنتاج

تتكون مطاحن الزيبان القنطرة من مطحنتين، يشرف على كل واحدة رئيس مطحنة وتتمثل مهامه في:

- متابعة المادة الأولية (النوعية، الكمية...)
- متابعة اليد العاملة (توفر الكفاءة المهنية...)
- متابعة مراحل الإنتاج
- متابعة الوسائل المسخرة للعمل
- متابعة محيط العمل

إذا فيما يخص الجانب الميداني، أما فيما يخص الجانب الإداري، يقوم رئيس المطحنة بـ:

- تحديد كمية المادة الأولية المطحونة
- تحديد كمية المواد المستخرجة (مواد منتهية)
- تحديد نسبة الاستخراج ومقارنتها بالمقاييس المعمول بها

أما مهام كل من:

- **رئيس مطحني:** مسؤول عن متابعة سير المطحنة مع مراعاة النوعية
- **رئيس وردية:** يشرف على متابعة المطحنة
- **مسير الدرفيل:** مسؤول عن آلات الطحن
- **مسير التنظيف:** مسؤول عن تسيير آلات التنظيف

مراحل العملية الإنتاجية:

مرحلة استقبال القمح

يتم فيها استقبال القمح على مستوى المخازن

↓

مرحلة التنظيف التمهيدي والتخزين

يتم فيها التخلص من الأوساخ الكبيرة والشوائب الكبيرة تم تخزينها في الخلايا

↓

مرحلة ارسال القمح الى خلايا على مستوى المطاحن

يتم فيها إرسال القمح إلى خلايا التخزين الموجودة في المطاحن

↓

مرحلة التنظيف التكميلي

تستعمل في هذه المرحلة عدة آلات للتنظيف من اجل تصفية المادة الأولية من الشوائب

↓

مرحلة تبليل القمح مع إعطائه وقت الراحة الأولى

في هذه المرحلة يتم إضافة كميات محددة من الماء لبلوغ نسبة محددة من الرطوبة من أجل فصل القشرة عن اللب لتسهيل عملية الطحن

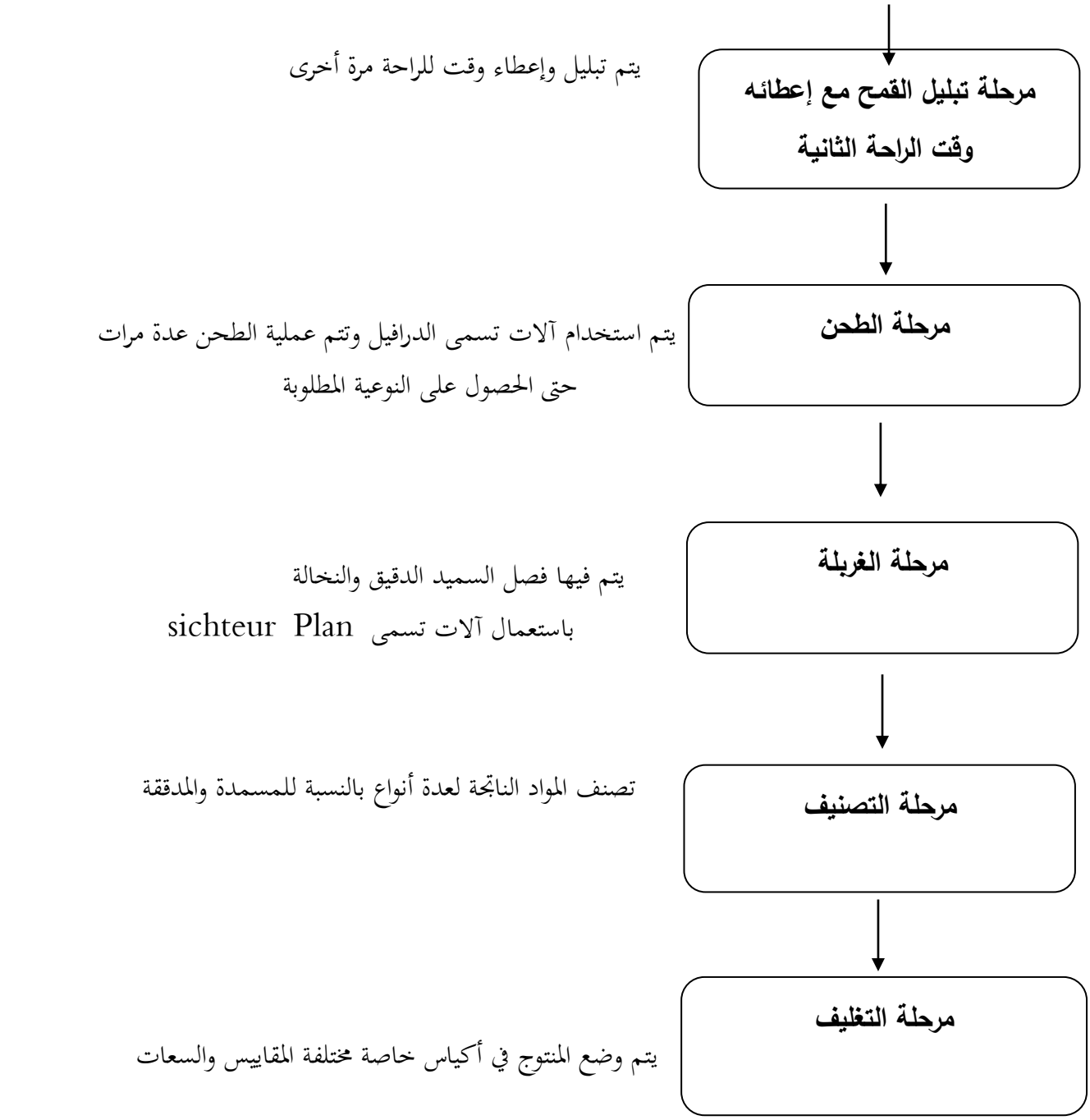

المصدر: وثائق المؤسسة

– منتجات المؤسسة:

سميد غليظ – سميد ممتاز (25 كلغ – 10 كلغ) – سميد عادي (25 كلغ)

دقيق ممتاز (5 كغ) – دقيق عادي (50 كلغ – 25 كلغ) – دقيق ثانوي(25 كلغ)

نخالة حمراء – نخالة بيضاء – نخالة مكعبة.

أ-مصلحة التموين:

الشكل رقم (05): هيكلة مصلحة التموين

تهتم هذه المصلحة بجلب المادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب واللين، بالإضافة إلى شراء بقية الأشياء كقطع الغيار، أدوات مكتب...

1-فرع المشتريات:

يتكون من رئيس فرع ومصفي وهو الذي يقوم بعمليات الشراء، وتتم عملية الشراء على النحو التالي:

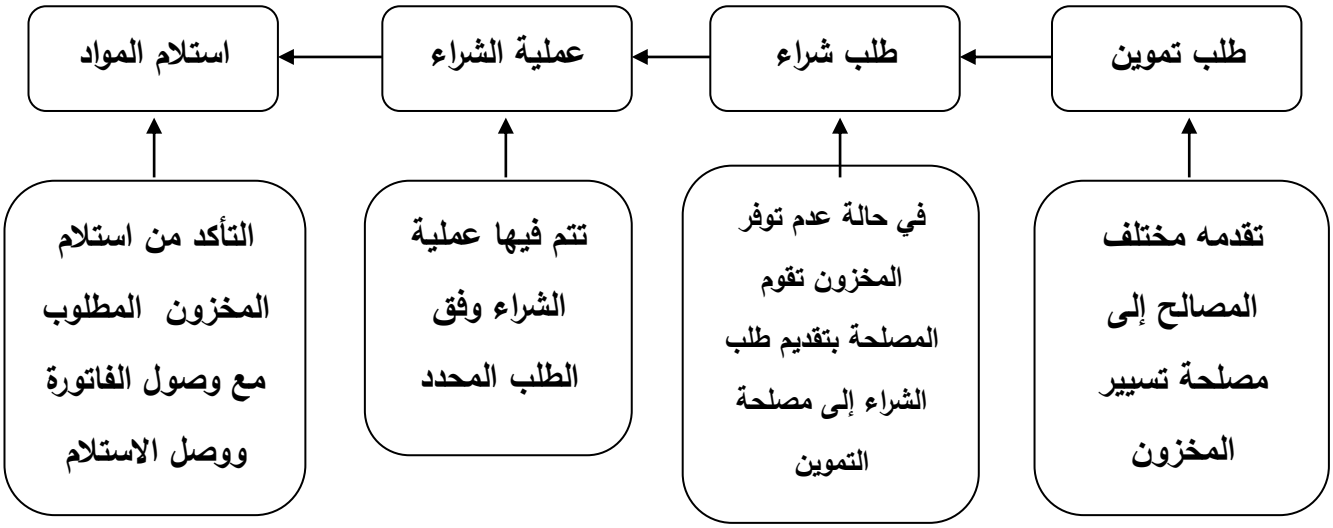

الشكل رقم (06): هيكلة مراحل عملية الشراء

2-فرع تعيير الحبوب:

يتكون من معير الحبوب، تكمن مهمته في تعيير المادة الأولية (قمح صلب . قمح لين) قبل ان تتم عملية الشراء، فهو الذي يقدم الإذن بشراء المادة الأولية من عدمها، كما انه يصل الى اتفاق في سعر الشراء مع المورد (**OAIC**) على حساب المعايير المنصوص عليها في الجريدة الرسمية رقم 80 المؤرخة في 2007/12/26.

ب-مصلحة تسيير المخزون:

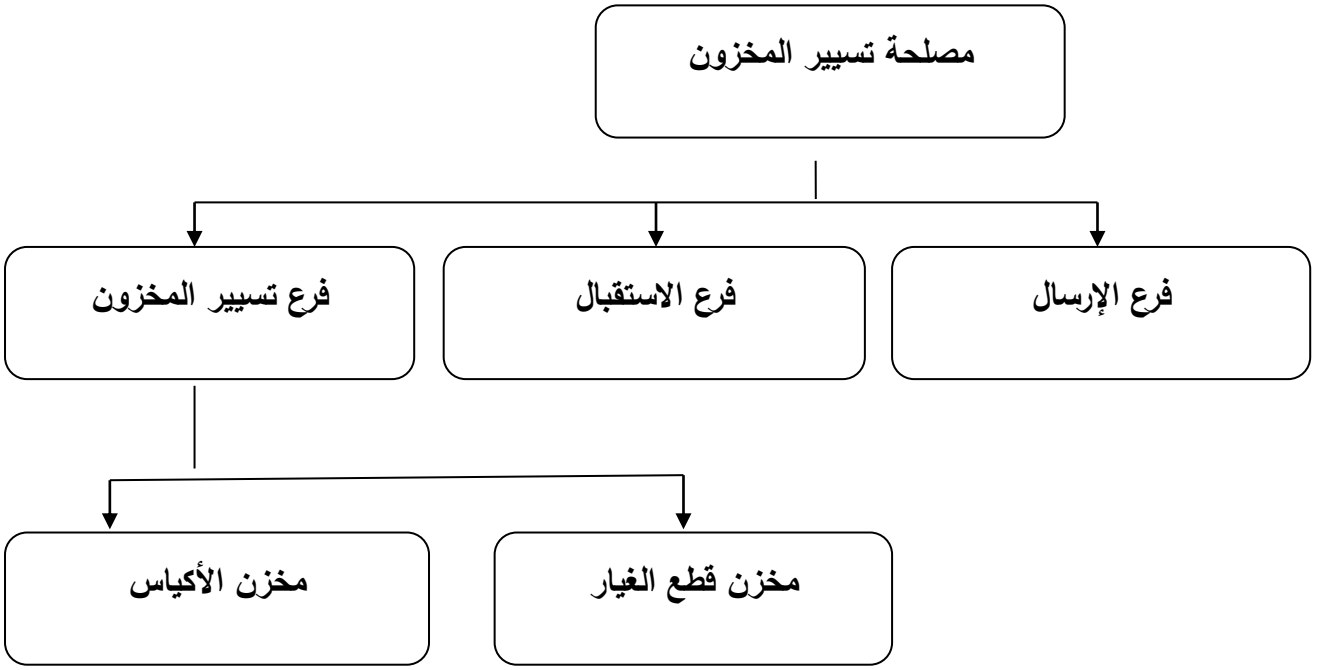

الشكل رقم (07): هيكلة مصلحة تسيير المخزون

1. فرع الاستقبال:

وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة الأولية، يتكون من رئيس فرع يشرف على مسيري الصومعات الذين بدورهم يشرفون على أعوان رفع المنتوج.

يتم فيه استقبال القمح بنوعية وتحديد الكمية المستقلة وذلك باستعمال الجسر الوازن، ووضع القمح في الصومعات.

الكمية المستقبلة = وزن الشاحنة مملوءة –وزن الشاحنة فارغة.

تتبع هذه المصلحة في طرقة طلب القمح **طريقة الكمية الثابتة والمدة الزمنية المتغيرة**، فهي بذلك غير مطالبة بتحديد الكمية الاقتصادية، لأن الكمية تتغير بحسب التوقع (الميزانية التقديرية للمشتريات التي حددت سابقا) بالإضافة إلى كمية المخزون المتبقية، أما المدة الزمنية فهي محددة مسبقا بـ 10 أيام للطلبية.

أما فينا يخص تقديم القمح إلى المطاحن فهذه المصلحة على طريقة **LIFO** (**First In First Out**)أي أن القمح الذي يدخل للمخازن أو لا يذهب إلى المطاحن أولا (وهذا لأن القمح يفسد بمرور الزمن)، إلا في حالات استثنائية كأن يكون في المخازن قمح محلي ثم يدخل للمخازن قمح مستورد فتتم عملية دمجهما معا.

2. فرع التسيير المخزون:

وهذا الفرع مخصص لتسيير مخزن قطع الغيار ومخزن الأكياس، يشرف على كل مخزن أمين مخزن، وهو موجود تحت مسؤولية رئيس الفرع، وتتمثل مهام هذا الفرع في:

- بعد استقبال طلب التموين من مختلف المصالح وإذا توفر المخزون يتم تقديم المخزون وتسجيل ذلك.
- شاما في حالة عدم توفر المخزون يتم اعداد طلب الشراء وتقديمه الى مصالح التموين.
- وعند استلام المخزون بعد شراءه، يتم التأكد من مطابقة المخزون مع الطلب المقدم، ثم يتم تسجيله وإعطاءه رقم تسجيل خاص في بطاقة متابعة المخزون، ثم بعد ذلك يتم ترتيبه.
- متابعة المخزون: تسجيل اي دخول او خروج في بطاقة متابعة المخزون.
- تقديم شهريا مجموع المدخلات والمخرجات لمختلف المخزونات وتقديمها لمصلحة المحاسبة والمالية.

3- فرع الإرسال:

وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة المنتهية، يتكون من رئيس فرع يشرف أعوان رفع المنتوج، وتكمن مهامه في:

- ✓ تحديد كمية المواد المنتهية التي نقلت من المطاحن إلى المخازن.
- ✓ التأشير على وصل رفع المنتوج وتسجيل الكمية، ثم الطلب من الأعوان رفع المنتوج في وسائل النقل.
- ✓ تقديم شهريا مجموع المخرجات لمختلف المنتجات.

ج–مصلحة الصيانة:

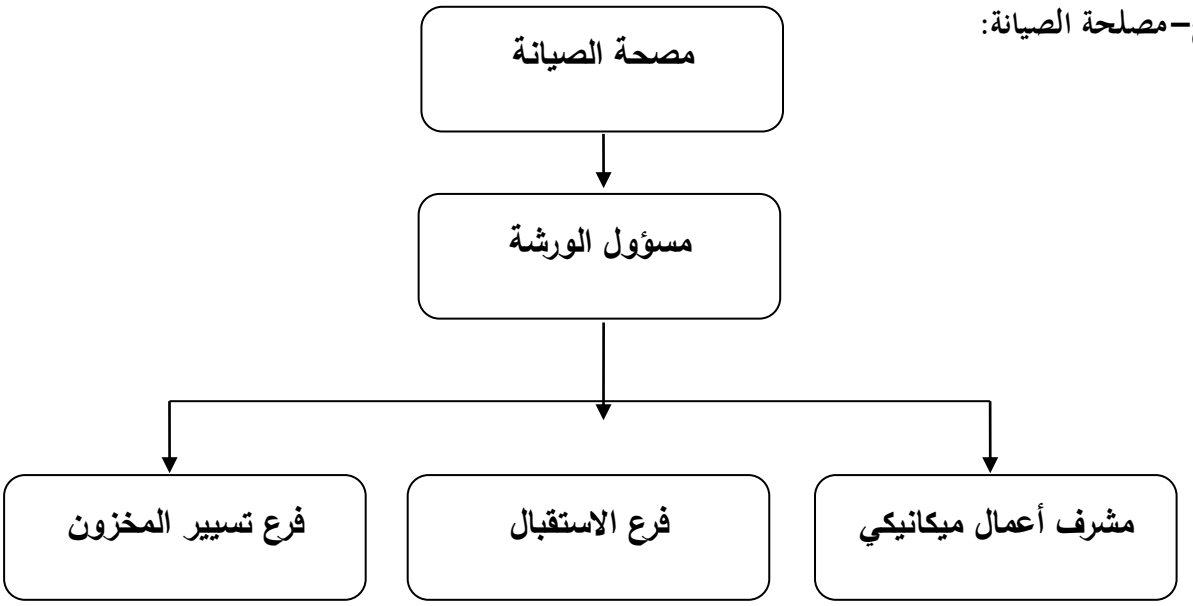

الشكل رقم (08):هيكلة مصلحة الصيانة

الهدف الرئيسي لهذه المصلحة هو تأمين الخدمات لضمان السير الحسن للآلات المستخدمة في عملية الإنتاج.

يتلقى رئيس المصلحة طلب التدخل من مختلف مصالح خاصة عند حدوث عطب متعلق بالآلات، مع تحديد نوع العطب (ميكانيكي، كهربائي....)، بعد ذلك يقوم بتوزيع المهام على مشرف أعمال ميكانيكي ومشرف أعمال كهربائي اللذان يقومان بدورهما بتوزيع المهام على الكهربائيين والميكانيكيين، أو يأمر بتدخل اللحامين إن تطلب الأمر.

أما مسؤول الورشة فهو المسؤول عن كل الآلات الموجودة في الورشة، كما انه يشرف على عمال المصلحة عند غياب الرئيس.

علما أن تدخل الأعوان يكون فرديا أو جماعيا عند الضرورة.

د–المخبر:

يعد المخبر مصلحة لا يمكن الاستغناء عنها في هيكلة المؤسسة حيث يشرف رئيس المصلحة على مجموعة من الأعوان الذين يقومون بإجراء اختبارات وتحليل المادة الأولية والمنتوجات تامة الصنع من بين هذه الاختيارات:

لتحديد الوزن مقارنة مع الحجم من أجل الاتفاق على السعر المناسب للقمح.

- **الرطوبة:** وهي قياس نسبة الماء في القمح وهذا من أجل تحديد نسبة الماء التي يجب إضافتها قبل عملية الطحن.
- **نسبة الرماد:** يجري هذا الاختبار على كل من السميد والدقيق من اجل تحديد كمية الرماد.
- **نسبة الغلو تين:** من أجل تحديد نسبة العلك في كل من السميد والدقيق وهل هي مناسبة أم يجب تعديلها.
- **نسبة الاستخراج:** من أجل استخراج كميات السميد الممتاز والعادي وتحديد نسبهما.

- **نسبة الحموضة:** يجري هذا الاختبار على المنتجات تامة الصنع التي بقيت فترة في المخازن هل يمكن بيعها أم لا.

11- دائرة التقنية التجارية:

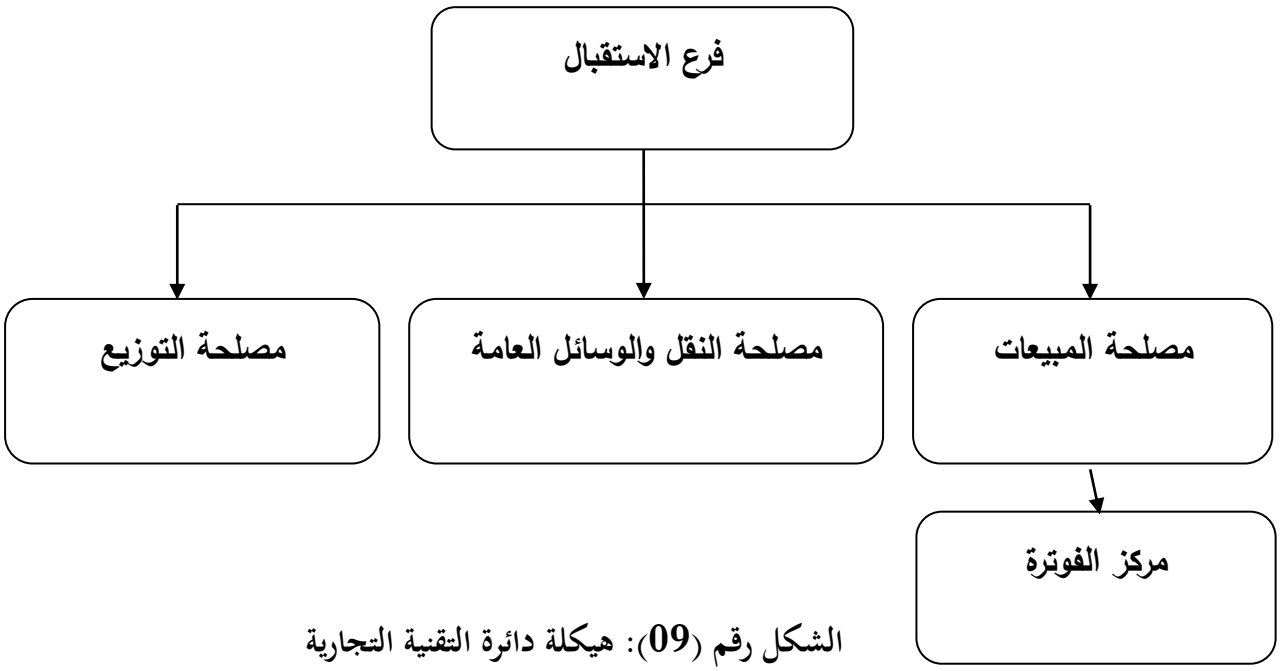

الشكل رقم (09): هيكلة دائرة التقنية التجارية

أ. **مصلحة المبيعات:**

تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن، يدرج تحت مهامه رئيس للمصلحة وتكمن مهامه في:

- تقصي السوق.
- الإشهار للمنتوج.
- إرضاء الزبائن.
- متابعة نوعية المنتجات.
- استقبال ملفات الزبائن الجدد، التي تتكون من:
  - السجل التجاري.
  - رقم القيد الجبائي.
- مركز الفوترة:

تكمن مهامه في:

- إعداد وصل رفع المنتوج بعد استلام طلب الشراء من الزبائن.

- إعداد الفاتورة.
- متابعة أرصدة الزبائن.
- تقييم يومية المبيعات مرفقة بنسخ من الفواتير وتسديدات الزبائن لمصلحة المحاسبة والمالية.

ب–مصلحة النقل والوسائل العامة:

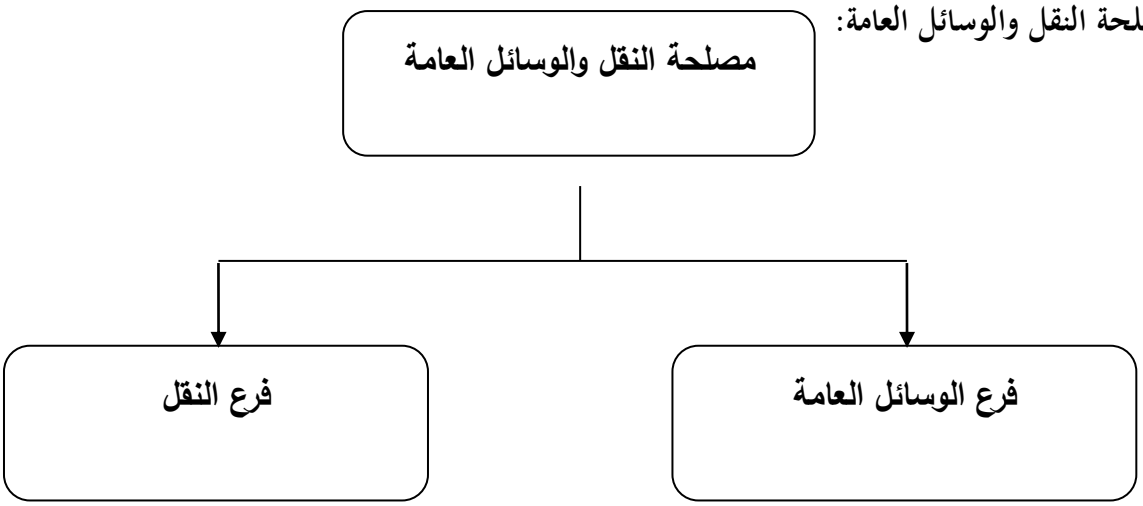

الشكل رقم (10): هيكلة مصلحة النقل والوسائل العامة

تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين يشرف عليهما رئيس المصلحة وتتمثل مهام الفرعين في :

أ– فرع النقل:

- السهر على الوثائق الإدارية الخاصة بالسائقين.
- إعطاء بطاقات من اجل إعادة تعبئة خزانات الوقود الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة.
- طلب قطع الغيار الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة عند الحاجة.
- توزيع المهام على السائقين من اجل نقل السلع إلى الزبائن، أو نقل خاص لصالح المؤسسة كالمهام.
- يقوم بتسيير 7 شاحنات نقل, 4 سيارات، بالإضافة إلى حافلة لنقل العمال.

ب–فرع الوسائل العامة:

- السهر على إصلاح الوسائل العامة التابعة للإدارة.
- تسديد فواتير الكهرباء، الماء....
- تحضير الوجبات والإقامة للزوار وكذلك لأفراد المؤسسة عند القيام بمهام.

12-مصلحة الموارد البشرية:

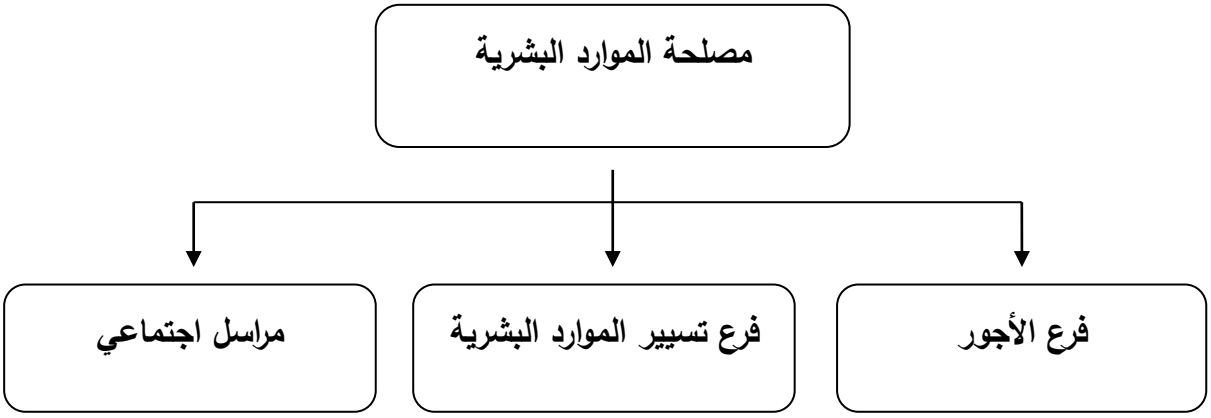

الشكل رقم (11): هيكلة مصلحة الموارد البشرية

أ-رئيس المصلحة:

وهو المسؤول الأول في المصلحة، ومن مهامه:

* تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

- التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.
- احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.
- المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.
- متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.
- تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.

- المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.

* متابعة الإحصائيات:
  - إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه.
  - المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.
  - مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.
  - تقييم عملية تكوين المستخدمين.

ب–فرع تسيير الموارد البشرية:

* إعداد، تسجيل وترتيب كل الوثائق الواردة من مختلف المصالح المتمثلة في: أمر بقيام بمهمة، اعذار، قرار, شهادة عمل، رخصة الخروج...
* متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.
* مراقبة كشف الحضور للعمال والمتمهنين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.
* التكفل بالعطل: السنوية، المرضية، الاستثنائية.
* تحرير المقررات (التقاعد، التعيين، تغيير المنصب...)
* تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

ج–مراسل اجتماعي:

* إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.
* دفع ملفات المرض, حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
* استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.
* السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

د– فرع الأجور:

* تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.
* جمع المعلومات لحساب الأجور(مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية)
* إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.
* طبع كشف الأجور

13- مصلحة المحاسبة والمالية:

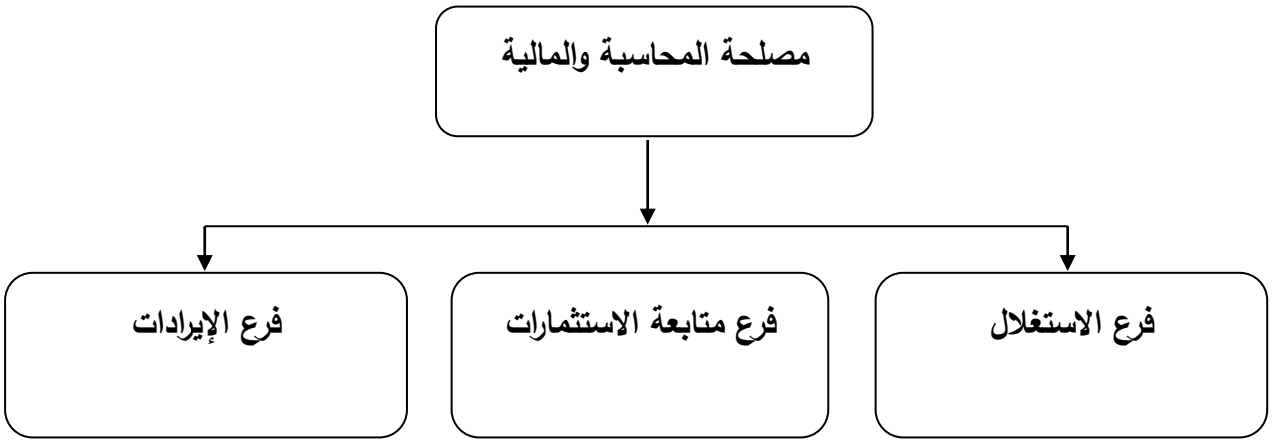

الشكل رقم (12): هيكلة مصلحة المحاسبة والمالية

المحاسبة تقنية متعارف عليها تجري بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة لنشاط المؤسسة، مهما كانت طبيعتها، ويترجم ذلك في شكل نتائج مكرسة لمردودية هذا النشاط وفعاليته.

وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة, ومدى تأثيره على هيكلة أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية, وعليه فيمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لأخر, وإظهار مكونات حساباتها(ذمتها) إن هذه النتائج, لاسيما بين دورة مالية وأخرى, فهي بصورة أشمل, نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجة لحركية الأموال أو التزامات المؤسسة, عبر نشاطاتها أو حتى أنشطتها سواء مع نفسها (التصرف في التقنية, الإنتاج أو التشغيل...), أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين (زبائن, موردون, مصارف, مصالح جبائية...).

ب.فرع الاستغلال:

يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهياكل الخاصة من المشتريات والخدمات.

تتمثل مهامه في:

- مسك مسودة البنك: تقيد به كل العمليات البنكية (إصدار صكوك وكذا التحويلات).
- مسك مسودة الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم نقدا.
- استقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات و الخدمات المؤداة المتكونة من ملف المشتريات:

-طلب الشراء

- الفاتورة
- وصل استلام
- طلب تلخيص

- ملقاة الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤداة
- التأشير على طلب التخليص
- تحرير الشيك أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.
- التسجيلات المحاسبية في اليومية المناسبة.

إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية تتمثل في:

- إعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك (الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك)
- تقييد حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.
- استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.
- إعداد الميزانية.
- إعداد جدول حسابات النتائج
- التنسيق مع المديرية العامة الكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...)

ج. فرع الإيرادات:

يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مصالحة المبيعات مرفقة بالفواتير ووثائق التخليص.

تتمثل مهامه في:

- التأكد من صحة اليوميات ومطابقته للفواتير وقيمة التحويل.
- فوترة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.
- فوترة يوميات المبيعات (الفوترة، كيفية التسديد).
- متابعة المبيعات بالآجال.

كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:

- إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية واليوميات المرسلة من طرف مصلحة المبيعات.
- يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة، حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 من الشهر الموالي.

- استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي.

د. فرع متابعة الاستثمارات:

هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من:

- الشراء لأول مرة مع إعطائه رمز خاص.
- تغيير مكان الاستثمار
- القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار

يكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية.

المبحث الثاني: استخراج المعلومات اللازمة من قائمة التدفقات النقدية لشركة مطاحن الزيبان

المطلب الأول: واقع إعداد واستخدام قائمة التدفقات النقدية في شركة مطاحن الزيبان:

نظرا للأهمية التي بلغتها قائمة التدفقات النقدية، حيث اعتبرت احدى القوائم المالية الأساسية التي توضح الوضعية المالية للشركة وتعتبر واحدة من القوائم المالية الأساسية في الجزائر، سنتطرق فيما يلي إلى واقع إعدادها واستخدامها في شركة مطاحن الزيبان كأحد الشركات الجزائرية.

أ-إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية في شركة مطاحن الزيبان:

أ-1-إعداد قائمة التدفقات النقدية في شركة مطاحن الزيبان:

تقوم شركة مطاحن الزيبان بتقديم خمسة قوائم مالية، وذلك منذ صدور قانون المالية لسنة 2009، وتقرر الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي في بداية جانفي ل سنة2010، أي منذ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في 2010/01/01، وتتمثل هذه القوائم المالية في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) والملاحق.

نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي والذي هو حيز التطبيق في الشركات الجزائرية قد أضاف قائمة التدفقات النقدية تحت اسم "جدول تدفقات الخزينة " حيث أنها لم تكن موجودة بهذا الشكل من قبل واعتبرها من القوائم المالية الأساسية.

ومنه فإن شركة مطاحن الزيبان تقوم إجباريا بإعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية الأساسية منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، إلا أنها في الحقيقة كانت تعد هذا الجدول من قبل هذا النظام ولكن بشكل آخر مختلف وذلك لتوضيح حركة النقدية أي المدفوعات والمقبوضات.

ويتم إعداد جدول التدفقات النقدية في هذه الشركة آليا باستخدام برنامج خاص بذلك حيث يعمل هذا البرنامج عن طريق تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها الشركة أولا بأول وإرسال جميع العمليات التي تمس النقدية إلى قائمة التدفقات النقدية بطريقة أوتوماتيكية.

أ-2-عرض قائمة التدفقات النقدية على مستوى شركة مطاحن الزيبان:

تعرض قائمة تدفقات النقدية حسب الطريقة المعتمدة في إعدادها، وبما أنه يتم إعدادها في هذه الشركة وفقا لطريقة المباشرة فإنها تأخذ الشكل التالي:

جدول رقم (08): قائمة التدفقات النقدية لشركة مطاحن الزيبان القنطرة لسنة 2013:

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		1237943457.5	1182164161.73
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		-1160808082.29	-1076506496.94
الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة		-32478773.00	-43687550.94
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادي			
تحويلات داخلية للأموال			
الإيداع بأجل		-600000000.00	-500000000.00
استرجاع الإيداع باجل		500000000.00	560000000.00
تحصيلات اخرى		3192227.27	24530903.94
مسحوبات اخرى		-124105.31	-370219.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من		**-52275258.04**	**-146130799.01**

الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من اشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-2328591.00	-3993079.05
التحصيلات عن عمليات التنازل عن للتثبيتات العينية أوالمعنوية		16700.00	
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية			
تحصيلات على التنازل للتثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية		129452.06	9072000.00
الحصص و الأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار(ب)		**-2182438.94**	**5078920.95**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)		**-54457696.98**	**151209719.96**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		284844180.41	133634460.45
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		230386483.43	284844180.41
تغير أموال الخزينة في الفترة		**-54457696.98**	**151209719.96**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		**14986661.77**	**245757153.07**

المصدر: وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة والمالية

ب–تقديم الميزانية وجدول حسابات النتائج لشركة مطاحن الزيبان:

يمكن لشركة مطاحن الزيبان إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لطريقة المباشرة بالاعتماد على ميزانيتي 2010، 2011 على التوالي وكذلك جدول حسابات النتائج لنفس السنوات بالإضافة إلى ميزان المراجعة، حيث تقدم الشركة كل من جدول حسابات النتائج وجدول الميزانية كما يلي:

ب–1–الميزانية لسنة 2013 لشركة مطاحن الزيبان:

تضم الميزانية جانبي الأصول والخصوم وتصنف على أساس الاستحقاق من جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية ومن جانب الخصوم إلى خصوم غير جارية وخصوم جارية كما يلي:

الجدول رقم (09): أصول الميزانية في 2013/12/31 لشركة مطاحن الزيبان:

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N–1
أصول غير جارية					
تثبيتات معنوية		276426.56	183029.77	93396.79	148682.11
تثبيتات عينية		2249676933.51	1413468514.60	836208418.91	852809755.68
الأراضي		16478991.99	0	16478991.99	16478991.99
المباني		1173286891.47	368580544.27	804706347.20	817430288.12
تثبيتات عينية أخرى		63078235.40	61439178.75	1639056.65	5099867.18
تثبيتات في شكل امتياز					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية		**87600.00**		**87600.00**	**104300.00**

ضرائب مؤجلة على الأصل		87600.00		87600.00	104300.00
		1539944.36		**15359344.36**	**15537888.30**
مجموع الأصول غير الجارية		**2265400304.43**	**1413651544.37**	**851748760.06**	**868600626.09**
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		52626341.65		52626341.65	69394044.44
مخزونات المواد الأولية واللوازم		13461835.79		13461835.79	18053688.04
		38048154.17		38048154.17	40885554.29
مخزونات المنتجات		1116351.69		1116351.69	10454802.11
مخزونات اخرى					
الحسابات الدئنة واستخدامات مماثلة		**637234395.54**	**456238548.50**	**180995847.04**	**670819496.01**
مدينون الشبه الضريبي					
مدينون بين الشركات					
التابعة					504727583.41
الزبائن		599129800.72	442501397.14	156628403.58	161782524.45
مدينون آخرون		16244813.12		16244813.12	2812861.82
الضرائب وما شابهها		21859781.70	13737151.36	8122630.34	1496526.33
الموجودات وما شابهها		**830386483.43**		**830386483.43**	**784844180.41**
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الاخرى		600000000.00		600000000.00	500000000.00
الخزينة		230386483.43		230386483.43	284844180.41

مجموع الأصول الجارية		**1520247220.62**	**456238548.50**	**1064008672.12**	**1525057720.86**
المجموع العام للأصول		**3785647525.05**	**1869890092.87**	**1915757432.18**	**2393658346.95**

المصدر: الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم (10): خصوم الميزانية في 2013/12/31 لشركة مطاحن الزيبان:

الوحدة بالدينار الجزائري

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال تم إصداره		896260000.00	896260000.00
احتياطات التوطيد			
علاوات واحتياطات اخرى		267064606.62	267064606.62
فوارق إعادة التقييم			
النتيجة الصافية		69444358.75	94547433.11
التسوية الناتجة عن تغيير الطرق		28825229.35	28825229.35
رؤوس أموال خاصة أخرى-الترحيل من جديد		111332216.95	205879650.06
المجموع الأموال الخاصة		**1092611519.07**	**1023167160.32**
الخصوم غير الجارية			
مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة		52950223.78	65584903.47
القروض والديون المالية			
مجموع الخصوم غير الجارية		**52950223.78**	**65960942.51**
الخصوم الجارية			

ديون شبه ضريبية			
الموردون والحسابات الملحقة			
ديون لدى الشركات التابعة		721725397.01	1226452980.42
ديون موردي المواد الاولية		10841674.73	1652763.68
ديون أخرى وحسابات ملحقة		5018997.31	27696393.15
الضرائب		3503005.88	8263348.97
ديون أخرى		29106614.40	40464757.90
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية		**770195689.33**	**1304530244.12**
المجموع العام للخصوم		**1915757432.18**	**2393658346.95**

المصدر: الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية.

ب-2-جدول رقم(11): جدول حسابات النتائج لسنة 2013 لشركة مطاحن الزيبان:

إن جدول حسابات النتائج يرصد دخل الشركة والجدول الموالي وهو لسنتين متتاليتين 2012 و2013 كما يلي:

العناصر	ملاحظة	2013	2012
رقم **الأعمال**		1210664748.86	1096456403.55
مبيعات البضائع		1682493.28	62528.11
مبيعات من المنتوجات تامة الصنع		1193869015.24	1079267270.49
مبيعات من المنتوجات الوسطية		673036.69	669762.35
خدمات اخرى		14440203.65	16456842.60
تغيرات مخزون المنتجات التامة والقيد التنفيذ		-9338450.40	7456209.40
الإنتاج المثبت			

إعانات الاستغلال		1981266.67	
إنتاج السنة المالية		**1203307565.13**	**1103912612.95**
المشتريات المستهلكة		-1004107316.42	899311320.95
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-22618367.88	-16013046.01
استهلاك السنة المالية		**-1026725684.30**	**-915324366.96**
القيمة المضافة للاستغلال		**176581880.83**	**188588245.99**
أعباء المستخدمين		-107062588.70	-122414098.51
الضرائب والرسوم، والمدفوعات المشابهة		-4160690.02	-4688225.69
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**65358602.11**	**61485921.79**
المنتجات العملياتية الأخرى		9262611.21	24817828.42
الأعباء العملياتية الأخرى		-1041759.79	-14302310.42
مخصصات الاهتلاكات		-19121644.29	-2053487.08
مخصصات المؤونات		-456238548.50	-489070989.55
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات		476430728.19	548399700.54
النتيجة العملياتية		**74649968.93**	**111076663.70**
المنتوجات المالية		13603561.65	8809643.84
الأعباء المالية			
النتيجة المالية		**13603561.65**	**8809643.84**
النتيجة العادية قبل الضريبة		88253530.58	119886307.54
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-19006666.93	-28009529.36
الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية		197495.10	2670654.93
مجموع منتجات الأنشطة العادية		1702604664.18	1685939785.75
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-1663160107.43	-1591392352.64
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		69444358.75	94547433.11
العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية للأعباء (يطلب بيانها)			

النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية		69444358.75	94547433.11

المصدر: الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية

ب–3–واقع استخدام قائمة التدفقات النقدية في شركة مطاحن الزيبان:

بالرغم من أن قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة جدا والإلزامية على المؤسسات إلا أن شركة مطاحن الزيبان تعدها بحكم الزاميتها فقط، فهي لا تستفيد من المعلومات المالية التي يمكن أن توفرها هذه القائمة، ولا تدرس المؤشرات المالية التي تستنبط منها، أي أن هذه القائمة لا تحلل نهائيا ولا تستغل بتاتا وإنما تعد فقط.

فعلى سبيل المثال يتم الاكتفاء بإعدادها وعرضها وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي برغم من تعدد نماذج قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة ومحللين ماليين مما يعني وجود عدة بدائل يمكن اختيار منها النموذج المناسب أكثر حسب ظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها يعد بجانب نموذج النظام المحاسبي المالي الإلزامي، ولكن كيف يمكن التطلع إلى نماذج أخرى دون محاولة دراسة حتى النموذج المعد إلزاميا.

المطلب الثاني: مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ودورها قي اتخاذ القرار في شركة مطاحن الزيبان:

بما أن شركة مطاحن الزيبان لا تقوم بتحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة ولا تسفيد منها نهائيا فإننا سنحاول فيما يلي تحليلها وتوضيح دورها في صنع القرارات المالية من خلال المعلومات التي توفرها و التي يجب الاطلاع عليها أثناء مراحل صناعة القرارات المالية.

2–أ–نسب السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لشركة مطاحن الزيبان:

تشتق من قائمة التدفقات النقدية مجموعة من النسب تعكس وضعية سيولة الشركة وهي كما يلي :

- **نسبة التغطية النقدية:** وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

من خلال محتويات قائمة التدفقات النقدية نجد:

- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 52275258.04 دج.
- التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية = المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية + المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية + تسديدات القروض والديون الأخرى.

التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية = 2328591.00 + 0 +0

= 2328591.00دج

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية = تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

= 0 دج

التدفقات النقدية الخارجية الاستثمارية والتمويلية = 2328591.00+ 0

= 2328591.00دج

نسبة التغطية النقدية = $\frac{52275258.04}{2328591.00}$ = **22.44**

➢ نلاحظ انطلاقا من هذه النسبة أن التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية تغطي ما نسبته 22.44 من التزاماتها الاستثمارية والتمويلية مما يعني ان الشركة ليست في حاجة الى التمويل.

- **نسبة التدفقات النقدية الخارجة للانشطة الاستثمارية على التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية:**

وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الخارجة للانشطة الاستثمارية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للانشطة الاستثمارية}}$$

- التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية = المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية + المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية.

التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية = 2328591.00+ 0= 2328591.00دج.

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية = التحصيلات المتأتية من القروض.

= 0دج.

بما ان التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية تساوي الصفر لا نستطيع حساب نسبة التدفقات النقدية الخارجة للانشطة الاستثمارية على التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.

ب–نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لشركة مطاحن الزيبان:

تشتق من قائمة التدفقات النقدية مجموعة من النسب تعكس جودة ربحية الشركة وهي كما يلي:

- مؤشر النشاط التشغيلي: ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب}}$$

من خلال جدول حسابات النتائج نجد:

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب = 176581880.83 دج

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{52275258.04}{176581880.83} = \boxed{0,29}$$

- نلاحظ من خلال هذه النسبة أن القدرة التشغيلية في الشركة على توليد تدفقات نقدية ضعيفة جدا حيث أنها تعكس في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي ونجد أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا تمثل سوى 0,29 من صافي الدخل.

- مؤشر النقدية التشغيلي: ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

من خلال جدول حسابات النتائج نجد: صافي الدخل = 69444358.75 دج.

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{52275258.04}{69444358.75} = \boxed{0,75}$$

➢ وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب، حيث نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة عن النسبة السابقة مما يعني ارتفاع فوائد الشركة وكذلك ضرائبها .

- **تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستثمار**: ويحسب كما يلي:

– المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المادية أو المعنوية

+/–التغير في الاستثمارات المالية

أي أنه يحسب بنفس الطريقة كما هو في جدول تدفقات الخزينة المعد من قبل الشركة وفقا لنظام المالي المحاسبي ومنه فإن:

المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية = 2328591.00 دج.

التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المادية والمعنوية = 16700.00 دج.

التغير في الاستثمارات المالية = المسحوبات عن التثبيتات المالية – تحصيلات التنازل عن التثبيتات المالية = 0 – 0 = 0 دج.

الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية = 129452.00 دج.

تدفق الخزينة الناتج من عمليات الاستثمار = **2182438.94 دج**

- **تدفق الخزينة الناتج عن عمليات التمويل**: ويحسب كما يلي:

الرفع في راس المال نقدا.

–تسديد مكافات راس المال.

+التغير في الاستدانة الصافية الذي ينتج عنه تسديد القروض و الحصول على قروض جديدة.

ومن خلال قرارات الجمعية العامة في نهاية سنة 2013 نجد:

الرفع في راس المال نقدا=0

توزيع مكافات راس المال=0

ومن خلال قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي نجد:

التغير في الاستدانة الصافية =0

إذا فتدفق الخزينة من عمليات التمويل =0

المطلب الثالث: تحليل ارصدة قائمة التدفقات النقدية ودورها في صنع القرارات:

إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه تم إعدادها وفقا لطريقة مجلس الخبراء المحاسبين والتي تهدف إلى تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة ولذلك سنتطرق إلى شرح التدفقات المختلفة التي تتضمنها هذه القائمة فيما يلي:

- **التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:**

نلاحظ أن التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيل للشركة موجبة مما يدل على أن أنشطتها الرئيسية تولد نقدية ولكن هذه النقدية قليلة.

ومن خلال ذلك كله يتضح أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في تسيير عناصر الاستغلال مما أدى إلى ارتفاع الاحتياجات الأساسية وبالتالي انخفاض صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية.

- **تدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة الاستثمار:**

نلاحظ أن التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الاستثمار للشركة موجبة مما يدل على أن الشركة تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها الاستثمارية وهي تدفقات معتبرة مما يدل على أن المؤسسة لم تتوسع في الاستثمار في التثبيتات المادية أو المعنوية ولا في الاستثمار في التثبيتات المالية، وفي المقابل تنازلت على استثمارا ت مادية او معنوية ومالية مما أدى إلى تحصيلها مبالغ معتبرة نتيجة لذلك، كما أنها حصلت كذلك مبالغ مالية عن توظيفات مالية،ومن خلال ذلك كله يتضح أن المؤسسة لم تتوسع في الاستثمارات بل تخلصت من استثمارات مادية أو معنوية ومالية.

- **تدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة التمويل:**

نلاحظ أن التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة التمويل للشركة معدومة وهذا راجع إلى أن كل من الرفع في رأس المال وتوزيع مكافآت رأس المال منعدمين وذلك لأن الشركة لم ترفع رأس مالها كما أنها لم توزع مكافآت رأس المال.

الخاتمة

خـاتـمـة

من خلال تناولنا للموضوع حاولنا ابراز دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات و دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز – بسكرة – من خلال هذه المذكرة بشقيها النظري والتطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع فقد بيّنا في الفصل الأول ماهية النظام المحاسبي المالي وعناصره ، وبيّنا من خلال الفصل الثاني ماهية قائمة التدفقات النقدية وماهي اتخاذ القرار كذلك اتخاذ القرارات المالية باستخدام قائمة التدفقات النقدية. ومن خلال الربط حاولنا توضيح الدور الذي تلعبه هذه القائمة في تقديم المعلومات للمؤسسة الاقتصادية للإستفادة منها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و وتقييم قدرتها على استغلال موجوداتها واتخاذ مختلف القرارات .

أما في الجانب التطبيقي فقمنا أولا بعرض قائمة التدفقات النقدية على مستوى مؤسسة النسيج والتجهيز – بسكرة ينة ثم استخرجنا النسب المتعلقة بتحليل قائمة التدفقات النقدية المبنية على أساس المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي (scf) مع مراعاة خصائص العرض في هذا النظام.

قائمـــة المراجع

الـــــمراجع باللـغة العـربيـــة :

- الكتب

1- أحمد بن عبد الرحمن الشميمري و آخرون، مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات و الاتجاهات الحديثة)، مكتبة العبيكات للنشر و التوزيع، السعودية، 2004.

2- أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

3- أحمد نور، "المحاسبة الإدارية،" دار النهضة العربية، بيروت 1986،

4- أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية (مع تطبيقات بالحاسب الآلي)، الإدارة العامة للطباعة و النشر ، السعودية ، ج2 2000.

5- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ،دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2006.

6- إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، دار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2000.

7- المهدي الطاهر عتبة، "مبادئ إدارة الأعمال"، ط1 دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003.

8- بشير علاق، "الإدارة مبادئ وظائف تطبيقات"، الدار جماهيرية، بنغازي 1997.

9- حجازي محمد عباس، قوائم التدفقات النقدية : الإطار الفكري والتطبيق العملي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

10- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان،الدار الجامعية، الاسكندرية.

11- كاسر نصر منصور، "الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية", دار حامد، عمان، الأردن، 2006.

12 -كمال الدين الديهاوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

13- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، متيجة للطباعة. الجزائر، سنة النشر مجهولة.

14- فرد ويتون، يوجين برجام، التمويل الإداري، ترجمة: مكرم عبد الرحمن، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، دار المريخ للنشر وتوزيع، ج2، ط7، السعودية، 1994

15- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial لنشر والتوزيع، فلسطين، 2008،.

16- علي بن هادية، بلحسين البليث، الجيلاني بن الحاج يحي، "القاموس الجديد للطلاب"، المؤسسة الوطنية للشباب، ط7، 1991.

17- عبد الغفار حنفي « التنظيم إدارة الأعمال» 1996،ب د ن.

18-عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، مصر، 2007.

19- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية و التطبيق)، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، ط2، 2008.

20- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

21- رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،مبادئ المحاسبة المالية، اثراء للنشر والتوزيع،الاردن، ط1 ،2009 .

22– سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الادارية اتخاذ القرارات و الرقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.

23- شعيب شنوف، محاسبة الشركة (طبقا للمعايير المحاسبية الدولية)، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر،ج1، 2009

24- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، متيجة للطباعة، الجزائر، سنة النشر مجهولة.

25- محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، الجزء الأول ،القاهرة، مركز فجر للطباعة،1999

26- محمد الصيرفي، مفاهيم إدارية حديثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2003.

27- منير شاكر و آخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر و توزيع، ط2، الأردن، 2005.

28- محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج 03، العدد 04، 2007.

29- نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)" ط1، عمان، الأردن 2009.

30- وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

- الكتب الأجنبية :

1- KPMG, Guide Investir en Algérie, Alger, 2008, p: 203, site web: www.kpmg.dz, le 16/03/2016

أ

- المحاضرات :

1- عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)،(محاضرة غير منشورة)،2010، جامعة البليدة.

- **الـمـلـتـقـيـات** :

1- أبحري سفيان، ايت محمد مراد،النظام المحاسبي المالي في الجزائر تحديات وأهداف، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية-IAS IFRS،جامعة سعد دحلب،البليدة ،13-14-2007،15.

2- بوشنافة أحند، أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المنظمة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، المركز الجامعي بشار،2003.

3- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالشركة الإقتصادية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: صنع القرار بالشركة الإقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2009.

- **الرسائل :**

1- أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتحويل، غزة، فلسطين 2006.

2- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008

3- بن خليفة حمزة،مذكرة ماجستير، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الادائ المالي للمؤسسات،قسم الاقتصاد،جامعة بسكرة، بن خليفة حمزة،مذكرة ماجستير، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات،قسم الاقتصاد،جامعة بسكرة.

4- حافظ عبد الكريم الغزالي، أثر القيادة التحويلية على فاعلية عملية اتخاذ القرار في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012

5- سالمي محمد الدينوري،مذكرة ماجيستير ب عنوان قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية،جامعة باتنة ،2009.

6- سوزان عبد الله ، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مذكرة ماجيستير ،الجامعة الإسلامية فلسطين ، 2008،

7- عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مذكرة ماجستير الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلّلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ،تخصص محاسبة،كلية العلوم الإدارية والمالية،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان الأردن.

- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة(مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر و توزيع، ج 1، لبنان، 1991.

- المواقع الالكترونية :

- القرارات والقوانين :

1- الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 19، 25مارس،2009.

2- المجلس الوطني للمحاسبة، المشروع 7 من نظام المحاسبة المالية، الجزائر،جويلية 2006، المادة 1،

- أخـرى :

-وثائق المؤسسة .

الملاحق

الرياض سطيف -مطاحن الزيبان القنطرة
شركة مساهمة رأسمالها : 896.260.000 دج.
السنة المالية 2013

الأصـــــــول

الرقم التعريفي الضريبي: 099807024208980

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
تثبيتات معنوية		276 426,56	183 029,77	93 396,79	148 682,11
تثبيتات عينية	1	2 249 676 933,51	1 413 468 514,60	836 208 418,91	852 809 755,68
أراضي		16 478 991,99	-	16 478 991,99	16 478 991,99
مباني		1 173 286 891,47	368 580 544,27	804 706 347,20	817 430 288,12
المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية		996 832 814,65	983 448 791,58	13 384 023,07	13 800 608,39
تثبيتات عينية أخرى		63 078 235,40	61 439 178,75	1 639 056,65	5 099 867,18
تثبيتات في شكل امتياز				-	
تثبيتات الجاري إنجازها					
تثبيتات مالية	2	87 600,00	-	87 600,00	104 300,00
				-	
				-	
		-		-	
		87 600,00		87 600,00	104 300,00
ضرائب مؤجلة على الأصل		15 359 344,36		15 359 344,36	15 537 888,30
مجموع الأصل غير الجاري		2 265 400 304,43	1 413 651 544,37	851 748 760,06	868 600 626,09
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		52 626 341,65	-	52 626 341,65	69 394 044,44
مخزونات المواد الاولية و اللوازم		13 461 835,79		13 461 835,79	18 053 688,04
		38 048 154,17		38 048 154,17	40 885 554,29
مخزونات المنتجات		1 116 351,69		1 116 351,69	10 454 802,11
مخزونات اخري		-		-	-
الحسابات الدائنة واستخدامات مماثلة		637 234 395,54	456 238 548,50	180 995 847,04	670 819 496,01
مدينون الشبه الضريبي				-	
مدينون بين الشركات التابعة	3	-		-	504 727 583,41
الزبائن	4	599 129 800,72	442 501 397,14	156 628 403,58	161 782 524,45
المدينون الآخرون	5	16 244 813,12		16 244 813,12	2 812 861,82
النشرات وما شابهها	6	21 859 781,70	13 737 151,36	8 122 630,34	1 496 526,33
		-	-	-	
الموجودات وما شابهها		830 386 483,43	-	830 386 483,43	784 844 180,41
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	7	600 000 000,00		600 000 000,00	500 000 000,00
الخزينة		230 386 483,43		230 386 483,43	284 844 180,41
مجموع الأصول الجارية		1 520 247 220,62	456 238 548,50	1 064 008 672,12	1 525 057 720,86
المجمـوع العام للأصول		3 785 647 525,05	1 869 890 092,87	1 915 757 432,18	2 393 658 346,95

الرياض سطيف -مطاحن الزيبان القنطرة
شركة مساهمة رأسمالها : 896.260.000 دج .
السنة المالية 2013

الخصـــــــــوم

الرقم التعريفي الضريبي: 099807024208980

الخصوم	ملاحظة	السنة المالية	السنة المالية السابقة
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تـم إصداره		896 260 000,00	896 260 000,00
احتياطات التوطيد			
علاوات واحتياطات أخرى		267 064 606,62	267 064 606,62
فوارق إعادة التقييم			
النتيجة الصافية		69 444 358,75	94 547 433,11
التسوية الناتجة عن تغيير الطرق/ وتصحيح		- 28 825 229,35	- 28 825 229,35
رؤوس أموال خاصة أخرى		- 111 332 216,95	- 205 879 650,06
مجموع الأموال الخاصة		**1 092 611 519,07**	**1 023 167 160,32**
الخصوم غير الجارية			
الإعانات التجهيز والإستثمار			
سندات الخزينة العمومية			
اقتراضات أخرى وديون ملحقة			
ديون أخرى غير جارية			
منتوجات وأعباء أخرى مؤجلة			
مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة	8	52 950 223,78	65 584 903,47
مؤونات للأعباء - نزاعات ضريبية واجتماعية			
مؤونات الأخرى للأعباء - ضرائب/ تجديد			
مؤونات أخرى للأعباء			
مؤونة المنتوجات مقيدة سلفا			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			376 039,04
مجموع الخصوم الغير جارية		**52 950 223,78**	**65 960 942,51**
الخصوم الجارية			
ديون شبه ضريبية			
موردون و حسابات ملحقة			
ديون لدى الشركات التابعة	9	721 725 397,01	1 226 452 980,42
الفوائد المنتظرة			
ديون موردي المواد الاولية		10 841 674,73	1 652 763,68
ديون أخرى وحسابات ملحقة		5 018 997,31	27 696 393,15
ضرائب		3 503 005,88	8 263 348,97
ديون أخرى جارية		29 106 614,40	40 464 757,90
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية		**770 195 689,33**	**1 304 530 244,12**
مجموع عام للخصوم		**1 915 757 432,18**	**2 393 658 346,95**

الرياض سطيف -مطاحن الزيبان القنطرة
شركة مساهمة رأسمالها : 896.260.000 دج
السنة المالية 2013

جدول سيولة الخزينة

الرقم التعريفي الضريبي: 099807024208980

البيان	ملاحظة	السنة المالية	السنة المالية السابقة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		1 237 943 475,29	1 182 164 161,73
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		- 1 160 808 082,29	- 1 076 506 496,94
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة		- 32 478 773,00	- 43 687 550,72
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها			
تحويلات داخلية للأموال			
الإيداع بأجل		- 600 000 000,00	- 500 000 000,00
إسترجاع الإيداع بأجل		500 000 000,00	560 000 000,00
تحصيلات أخرى		3 192 227,27	24 530 903,94
مسحوبات أخرى		- 124 105,31	- 370 219,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)		**- 52 275 258,04**	**146 130 799,01**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		- 2 328 591,00	- 3 993 079,05
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		16 700,00	
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		129 452,06	9 072 000,00
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)		**- 2 182 438,94**	**5 078 920,95**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
لحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)		-	-
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		-	-
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب + ج)		**- 54 457 696,98**	**151 209 719,96**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		284 844 180,41	133 634 460,45
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		230 386 483,43	284 844 180,41
غير أموال الخزينة في الفترة		**- 54 457 696,98**	**151 209 719,96**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		**14 986 661,77**	**245 757 153,07**

الرياض سطيف -مطاحن الزيبان القنطرة
شركة مساهمة رأسمالها : 896.260.000 دج
السنة المالية 2013

حســـاب النتائـــج
(حسب الطبيعة)

الرقم الضريبي: 099807024208980

البيـــان	ملاحظة	السنة المالية	السنة المالية السابقة
رقم الأعمال		1 210 664 748,86	1 096 456 403,55
مبيعات البضائع		1 682 493,28	62 528,11
مبيعات من المنتوجات التامة الصنع		1 193 869 015,24	1 079 267 270,49
مبيعات من المنتوجات الوسيطية		673 036,69	669 762,35
خدمات أخرى		14 440 203,65	16 456 842,60
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		- 9 338 450,40	7 456 209,40
الإنتاج المثبت		-	-
إعانات الاستغلال	1	1 981 266,67	-
إنتاج السنة المالية		1 203 307 565,13	1 103 912 612,95
المشتريات المستهلكة		-1 004 107 316,42	- 899 311 320,95
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		- 22 618 367,88	- 16 013 046,01
استهلاك السنة المالية		-1 026 725 684,30	- 915 324 366,96
القيمة المضافة للاستغلال	2	176 581 880,83	188 588 245,99
أعباء المستخدمين		- 107 062 588,70	- 122 414 098,51
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		- 4 160 690,02	- 4 688 225,69
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		65 358 602,11	61 485 921,79
المنتجات العملياتية الأخرى	3	9 262 611,21	24 817 828,42
الأعباء العملياتية الأخرى	4	- 1 041 759,79	- 14 302 310,42
مخصصات الاهتلاكات		- 19 121 664,29	- 20 253 487,08
مخصصات المؤونات		- 456 238 548,50	- 489 070 989,55
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		476 430 728,19	548 399 700,54
النتيجة العملياتية		74 649 968,93	111 076 663,70
المنتوجات المالية		13 603 561,65	8 809 643,84
الأعباء المالية			
النتيجة المالية	5	13 603 561,65	8 809 643,84
النتيجة العادية قبل الضرائب		88 253 530,58	119 886 307,54
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		- 19 006 666,93	- 28 009 529,36
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		197 495,10	2 670 654,93
مجموع منتجات الأنشطة العادية		1 702 604 466,18	1 685 939 785,75
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-1 633 160 107,43	- 1 591 392 352,64
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		69 444 358,75	94 547 433,11
العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية الأعباء(يطلب بيانها)			
النتيجة غير العادية		-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية		69 444 358,75	94 547 433,11